S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2766
24 November 1987

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/..

الرئيس :	السيد كيكوتشي	(اليابان)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد تيمربايف
	الارجنتين	السيد بوج
	المانيا (جمهورية - الاتحادية)	الكونت يورك فون فارتنبورغ
	الامارات العربية المتحدة	السيد شكر
	ايطاليا	السيد بوتشي
	بلغاريا	السيد تسفيتكوف
	زامبيا	السيد مفولا
	الصين	السيد يو منفجيا
	غانا	السيد غبيهو
	فرنسا	السيد بلان
	فنزويلا	السيد بابون - غارسيا
	الكونغو	السيد أدوكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد بيرتش
	الولايات المتحدة الامريكية	السيدة بيرن

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال

شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لانغولا لدى الامم المتحدة (S/19278)

رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة (S/19286)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذها المجلس في الجلسات السابقة ، أدعو ممثل أنغولا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي اثيوبيا ، والبرازيل ، والبرتغال ، وبوتسوانا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجنوب افريقيا ، والرأس الاخضر ، وزمبابوي ، وفييت نام ، وكوبا ، ومصر ، وموريتانيا ، وموزامبيق ، وملاوى ، ونيكاراغوا ، والهند ، ويوغوسلافيا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد دي فيغويريدو (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد شاديسي (اثيوبيا) ، والسيد نوغويرا - باتيستا (البرازيل) والسيد ماتوس برونسا (البرتغال) ، والسيد ليغوايلا (بوتسوانا) والسيد زابوتوكي (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد القروي (تونس) ، والسيد جودي (الجزائر) ، والسيد مكسيموف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد مانلي (جنوب افريقيا) ، والسيد سانتوس (الرأس الاخضر) ، والسيد موديغي (زمبابوي) ، والسيد بوي شدان نات (فييت نام) ، والسيد أوراماس أوليفا (كوبا) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيد ولد بيه (موريتانيا) ،

والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) ، والسيد مانفوازو (ملاوي) ، والسيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) ، والسيد غاريخان (الهند) ، والسيد بييتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الجمهورية العربية السورية ، وسان تومي وبرينسيبي ، وكولومبيا ، ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) والسيد برانكو (سان تومي وبرينسيبي) ، والسيد بينالوسا (كولومبيا) ، والسيد أونونايي (نيجيريا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من ممثلي زائير وغانا والكونغو ، ونصها كما يلي :

"يشرفنا ، نحن الموقعين أدناه أعضاء مجلس الامن ، أن نرجو من المجلس ، أثناء جلساته المخصصة للنظر في البند المعنون "شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا" ، أن يقوم ، بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، بتوجيه الدعوة إلى السيد شيو - بن غوريراب ، وزير خارجية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)" .

وقد صدرت هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الامن تحت الرمز S/19293 . وإذا لم أسمع اعتراضا سوف أعتبر أن مجلس الامن يقرر توجيه الدعوة إلى السيد غوريراب بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . معروض على الاعضاء الوثيقة S/19291 التي تتضمن نص مشروع القرار المقدم من الارجنتين والامارات العربية المتحدة وزامبيا وغانا والكونغو .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرب لكم ، باسم وفد الكونغو ، عن سعادتنا الكبيرة في تهنئتكم بمناسبة تبوئكم رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر . إن صفاتكم كدبلوماسي محنك تحظى بتقدير الجميع ، وما من شك في أنه بفضل قيادتكم الماهرة فإن أعمال المجلس في هذا الشهر ستتوج بالنجاح .

واسمحوا لي أن أعرب لسلفكم ، السفير بوتشي ، ممثل إيطاليا ، الذي تولى الرئاسة خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر ، عن ارتياح وامتنان وفد بلادي .

وأخيرا ، أود أن انتهز هذه الفرصة لاعرب للكونت يورك ، الذي تولى مؤخرا منصبه كسفير وممثل دائم لجمهورية المانيا الاتحادية لدى الامم المتحدة ، عن ترحيبنا به وتهانينا له . ويمكنني أن أؤكد له على تعاون وفد الكونغو معه .

لقد شن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، زاعما مرة بأن الحرية قد تعرّضت للخطر ، ومرة بأن هناك حربا أهلية في انغولا ، ومرة أخرى بأن هناك قوات أجنبية ، حرب غزو جديدة على جمهورية انغولا الشعبية الفتية ، التي انتصر شعبها قبل ١٢ عاما ، تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، على الاحتلال الاستعماري - حربا مبرمجة بمهارة وغير معلنة وغير عادلة وتستحق الإدانة .

وقد تعرّضت انغولا ، بعد نشوة احتفالات النصر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، لاجتياح واحتلال سريعين وفي عمق الجزء الجنوبي من اقليمها عن طريق مزيج من الخيانة والتفوق في الآلة العدوانية المتاحة للعدو .

لقد كشف قرار مجلس الامن ٣٨٧ (١٩٧٦) والمناقشة التي أوضحت أحكامه للمجتمع الدولي وللقوى التقدمية في كل مكان ما يخفيه نظام الاقلية القائم على الفصل العنصري في جنوب افريقيا من مخططات قاتمة فيما يتعلّق بأنغولا والمنطقة بأسرها .

ومنذ عام ١٩٧٦ أصبحت الانتهاكات المتكررة لسيادة جمهورية أنغولا الشعبية ولسلامتها الاقليمية ، وأعمال العدوان العسكري التي ترتكبها حكومة جنوب افريقيا العنصرية وتكثيف هذه الأعمال سمة مستمرة ومثيرة للانزعاج تطغى على أعمال مجلس الأمن ، الذي يدخل في إطار مسؤوليته الاساسية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وقد بلغت الحالة مستوى مرعبا إذ تعين على المجلس إجراء أربع مناقشات واتخاذ أربعة قرارات في سنة ١٩٨٥ وحدها في سعيه إلى مواجهة تكثيف أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان ضد أنغولا . وهكذا فُرضت على شعب أنغولا حرب جديدة فور بزوغه منتصرا من نضاله الطويل من أجل التحرير الوطني . يا لها من قسوة وظلم .

إن القتال الذي استؤنف مؤخرا في شهر تشرين الأول/اكتوبر وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر بين جيش جمهورية أنغولا الشعبية وقوات العدو يسترعي الانتباه نظرا لنطاق العمليات العسكرية واهميتها الكبيرة . فقد استؤنف هذا القتال في المجال الجوي للأراضي الانغولية وعلى الارض في المقاطعات المجاورة لاقليم ناميبيا الدولي ، الذي حوّلته حكومة جنوب افريقيا العنصرية بصورة غير شرعية إلى قاعدة متقدمة تستطيع منها شن وتكثيف الأعمال العدوانية ضد الدول المجاورة ، وخاصة أنغولا .

ولقد حشد نظام الفصل العنصري لهذا العدوان على جمهورية أنغولا الشعبية وفي أراضيها أكثر من ٣ ٠٠٠ جندي من جيش جنوب افريقيا مجهّزين بالعربات المدرعة والمدفعية الثقيلة .

إن الموكب البشع للرئيس بوتا وبعض وزرائه الذي لا يزال جاريا في الاراضي الانغولية ، بانتهاك صارخ لسيادة واستقلال هذا البلد اللذين حققهما بعد نضال طويل ، حاشى أن يؤكد تفوقهم في القتال ، بل إنه يبين الارتباك والبلبلة بين صفوف العصابات العميلة التي تعمل ضد أنغولا ولكنها ، كما قال تاسيتوس ، تهرع للركوع أمام أقدام نظام الفصل العنصري والمتواطئين معه .

وهذا ليس بالقول الكثير عندما يعترف علانية قادة النظام الافريقي أنفسهم ، بلسان ماغنوس مالان ، وزير الدفاع ، بان القوات العنصرية تقاتل ضد الجيش الانغولي لكي تتجنب إبادة "قواتهم" التابعة ، أي إرهابيي يونيتا . وبالتالي يصبح السبب

معلوما ، ولا ينبغي أن يشتت انتباهنا مقاتلون من أجل الحرية مزعومون ، ما لم يكون ذلك للتأكيد على حرية التصرف لنظام الفصل العنصري ، التي يؤيدها ويشجعها البعض .

لقد قال لنا السيد سيلفا دي مورا ، نائب وزير العلاقات الخارجية لانغولا ، في بيانه الممتاز أمام المجلس عندما قدم شكوى بلاده ضد جنوب افريقيا ، إن حكومة انغولا والرجال والنساء والشباب الانغوليين لن يخضعوا للعبودية ولن يقبلوا بها ولا يريدونها . إنهم عازمون أكثر من أي وقت مضى على القتال والانتصار .

وبالتأكيد ، إن روح انغولا الجديدة مع أبنائها البررة الذين حملوا السلاح دفاعا عن الاستقلال الوطني لبلادهم وسيادتها وسلامتها الاقليمية وتقرير مصيرها .

وفي الحقيقة ، وعلى الرغم من جميع المبادرات الرامية إلى تخفيف التوتر في هذه المنطقة دون الاقليمية ، وكما أكد رئيس جمهورية انغولا الشعبية في رسالته المؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، والموجهة إلى الامين العام ، والصادرة تحت الرمز S/19283 ، فإن الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا تسعى بجميع الوسائل إلى تخريب تلك الجهود عن طريق تكثيف أعمال زعزعة استقرار البلدان المجاورة ، لا سيما جمهورية انغولا الشعبية . وتحذرنا رسالة الرئيس دوس سانتوس أيضا من أن إحدى أهم الوحدات العسكرية التابعة لجنوب افريقيا ، وهي فرقة الدبابات الثامنة ، تتقدم حاليا ، بجميع معداتها ، في تشكيل قتالي ، باتجاه مقاطعة كونين تحت حماية جوية مكثفة .

يجب على المجتمع الدولي أن يؤيد حكومة أنغولا وأن يعارض السياسة المتعمدة القائمة على العدوان والقمع التي ينتهجها نظام الفصل العنصري . إن هذه السياسة المستمرة تتنافى وأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ومما لاشك فيه أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين . والإدانة الجماعية القاطعة لهذه السياسة ولحكومة الأقلية العنصرية التي تنتهجها ، ينبغي أن يواكبها مطالبة بفرض الجزاءات الإلزامية والشاملة على نظام جنوب افريقيا . وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضا التعويضات عن الخسائر التي تتكبدها بلدان خط المواجهة .

وفي هذه الظروف الراهنة ، سيكون بلدي ، والبلدان الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي ، في عداد المتواطئين مع نظام الفصل العنصري في الفظائع التي يقترفها لو لم نطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات جنوب افريقيا من أراضي أنغولا بل ولو لم نعمل على تحقيقه فعلا .

ولذا ينبغي أن تكون رسالة مجلس الأمن في هذا الصدد واضحة ومتخذة بالاجماع . وبالتالي ستعرف المجموعات العميلة والعدو أنه لا يمكنها أن تنتهك دونما عقاب القوانين والأعراف الدولية ، على الرغم مما يبدو من كسب لبعض المعارك . لأن جهود الشعب الأنغولي ، شأنها شأن جهود جميع تلك الشعوب التي تقع ضحية للأعمال العدوانية في الجزء الجنوبي من افريقيا لأنها تزود عن استقلالها ، ستنسق وتكثف . وهذا سيؤدي بالضرورة ، بدعم من المجتمع الدولي ، إلى تحقيق النصر بدحر المؤامرات البغيضة التي يدبرها نظام الفصل العنصري البغيض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكونغو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ بياني بأن أعرب عن تهاني وفد بلادي الحارة والمخلصة لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر . ومما يزيد من سعادتنا بأن نراكم في منصب الرئاسة أنكم تمثلون بلدا يتمتع بعلاقات ودية وحميمة

مع بلدي . ونحن على يقين من أنكم بخبرتكم الدبلوماسية الطويلة وحكمتكم السياسية ستقودون مداولاتنا إلى النجاح .

ويود وفد بلادي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بحرارة بسلفكم ، السفير ماورتيزيو بوتشي ، للطريقة الكفؤة والبالغة الجدية التي أدار بها عمل المجلس في شهر تشرين الأول/اكتوبر .

سيدي الرئيس أود أن أستأذنكم في أن أشكر أيضا السفير أدوكي ممثل الكونغو بحرارة بالغة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وأعرب عن امتناني لجميع الممثلين الآخرين الذين رحبوا بي هنا في وظيفتي الجديدة .

مرة أخرى يتعين على مجلس الأمن أن يناقش الحالة السائدة في الجنوب الافريقي . ولقد تركزت هذا العام أربع جولات من اجتماعات مجلس الأمن على تلك المنطقة ، وهذا المعدل يدلل على ما تسببه سياسة جنوب افريقيا من اضطراب في هذا الجزء من العالم . فبالإضافة إلى القمع المتزايد في جنوب افريقيا ذاتها ، وبالإضافة إلى الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، هناك سياسة زعزعة الاستقرار التي تنتهجها بريتوريا إزاء الدول المجاورة لها والتي ترد بصفة متكررة في جدول أعمال مجلس الأمن في السنوات الأخيرة . وثمة مثال مؤسف آخر على هذه السياسة يتجلى في تدخل جنوب افريقيا الأخير في أنغولا .

إن وزراء المجموعة الأوروبية ، في اجتماعهم الذي عقد في بروكسل بالأمس ، ٣٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، قد أدانوا بشدة أنشطة جنوب افريقيا العسكرية في أنغولا .

وتمشيا مع هذا الإعلان الوزاري ، تدين الحكومة الاتحادية إدانة قوية استمرار تدخل القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا في أراضي جمهورية أنغولا الشعبية ، والزيارات التي قام بها الرئيس بوتا وغيره من أعضاء حكومته إلى القوات المقاتلة الموجودة في أنغولا . إن حكومة جنوب افريقيا ، بهذه التصرفات ، تنتهك سيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية ، وفضلا عن ذلك ، فهي تخالف التزاماتها التعاقدية التي قطعتها على نفسها بموجب اتفاق لوساكا المبرم في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ . إن تدخل جنوب

افريقيا في أنغولا انتهاك للقانون الدولي وتصعيد للحلقة المفرغة للقوة والقوة المضادة التي تحبط كل الجهود السلمية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراعات الدائرة في الجنوب الافريقي .

إن وزير الخارجية الاتحادي غنشر ، أثناء زيارته الاخيرة إلى لواندا ، أعرب مرة أخرى عن موقفنا بأن أصداء نظام الفصل العنصري لا تقتصر على جنوب افريقيا بل إنها تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي لمنطقة باكملها تتجاوز بكثير حدود جنوب افريقيا . والفصل العنصري هو السبب الاساسي للاضطراب السائد في الجنوب الافريقي . ومن أبرز ضحايا سياسة زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا هما أنغولا وناميبيا . فناميبيا تُستغل كمنطلق لاعمال العدوان التي تقترفها جنوب افريقيا . كما أشار وزير الخارجية غنشر إلى أن أعمال العنف التي تقوم بها جنوب افريقيا عبر الحدود تتناقض مع القانون الدولي والاتفاقات القائمة حاليا . ونحن ندين التدخل العسكري لجنوب افريقيا ونطالب بإنهائة فورا ودون قيد أو شرط .

إن الحكومة الاتحادية ترفض كلا من سياسة جنوب افريقيا القائمة على زعزعة الاستقرار وسياسة الفصل العنصري ذاتها . فالتمييز العنصري والفصل العنصري لا يمكن إصلاحهما : بل يجب القضاء عليهما . ونحن نقف إلى جانب الذين يُحرمون من حقوقهم الإنسانية والمدنية في بلدهم . ونطالب بعقد حوار وطني بين الإقليمة البيضاء والاغلبية السوداء فورا بغية وضع حد نهائي للفصل العنصري بطريقة سلمية . ومن الشروط التي لا غنى عنها لمثل هذا الحوار رفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح نلسون مانديلا وغيره من المحتجزين السياسيين وإلغاء الحظر المفروض على أنشطة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وغيره من المنظمات التي تمثل الاغلبية السوداء .

وتنادي الحكومة الاتحادية بأن تمنح ناميبيا استقلالها على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أية شروط أخرى .

كما يجب أن تُمكن أنغولا من العمل على تحقيق مصالحها الوطنية دون أن يمارس ضدها أي تأثير أجنبي . وفي هذا الإطار ، ترحب الحكومة الاتحادية بالمفاوضات الجارية بين الحكومتين الامريكية والانغولية . وتأمل الحكومة الاتحادية في أن تنجح تلك

المفاوضات وأن تفضي إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من أنغولا . ورغم أن الحكومة الاتحادية لا ترغب في إثقال قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بقضايا خارجية ، فإنها ترى أن توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة وأنغولا يمكن أن يحسن من فرص تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتطالب الحكومة الاتحادية حكومة جنوب افريقيا بسحب قواتها المسلحة من أنغولا فورا ودون قيد أو شرط والامتناع عن القيام بأية أعمال عسكرية عبر الحدود في المستقبل . فالمفاوضات لا أعمال العنف هي التي يمكن أن تهيىء الشروط المسبقة اللازمة لاستتباب السلم والاستقرار اللذين تحتاج إليهما هذه المنطقة حاجة ماسة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على العبارات الطيبة التي وجهها الي .

المتكلم التالي ممثل مصر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والادلاء بكلمته .

السيد بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، يطيب لي أن أتقدم اليكم بالتهنئة الصادقة على توليكم رئاسة مجلس الامن للشهر الحالي ، وهو الجهاز الدولي الاعلى المنوطة به صيانة السلام والامن الدوليين .

إن ثقتنا في قدراتكم الدبلوماسية الرفيعة وخبرتكم السياسية المتميزة تجعلنا على يقين من نجاحكم في مسؤولياتكم الهامة .

كما يسعدني أن أتوجه بتحية التقدير لسلفكم السفير بوتشي المندوب الدائم لإيطاليا على الكفاءة والقدرة اللتين أدار بهما أعمال المجلس في الشهر الماضي التي أسفرت عن استصدار المجلس لقراره التاريخي ٦٠١ (١٩٨٧) بشأن تنفيذ خطة الامم المتحدة للسلام .

منذ أسابيع قليلة كان مجلس الامن مشغولا بمستقبل ناميبيا ومعنيا بمبادرة جديدة تهدف الى استعادة السلام والامن الى الجنوب الافريقي . ورحب المجتمع الدولي بقرار المجلس ٦٠١ (١٩٨٧) ، أملا في تخليص المنطقة من واحد من أهم أسباب التوتر ، وأخطر عوامل عدم الاستقرار فيها الناجم عن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا .

وفي الوقت الذى توجه فيه المجتمع الدولي الى حكومة بريتوريا يطلب منها التجاوب مع الإرادة الدولية ، والتعاون في مساعي السلام ، كان النظام العنصرى مستمرا في سياسات العدوان وتهديد سلامة الدول الافريقية المجاورة .

إن الملف الذى يتملك الحكام في جنوب افريقيا دفعهم الى تصعيد الاحداث الدموية في المناطق الجنوبية من انغولا الشقيقة التي تعيث فيها فسادا وخرابا منذ سنوات قوات الاحتلال التي راحت أيضا تصعد عمليات عدوانها وتكرس احتلالها على مستويات غير مسبوقة .

إن الحكومة المصرية تشعر بالقلق العميق إزاء الانباء الخطيرة التي حملت استمرار وتزايد العدوان العنصرى على سيادة أنغولا واستقلالها ، وتهديد وحدتها الاقليمية ، وحذرت من تفاقم الأوضاع وتفجر الحالة في تلك المنطقة الهامة من القارة الافريقية .

ولعل من المؤسف في هذا الصدد القول بأن ذلك التردى الخطير في الأوضاع الأمنية لم يكن مفاجئا لنا في مصر ولا في افريقيا ، بل كان متوقعا ، ولطالما حذرنا منه ونبهنا اليه في مواقف متعددة سابقة .

لم يكن انهيار الوضع في جنوب انغولا مفاجئا ، بل كان متوقعا ، لان نظام بريتوريا لا يجد من يردعه ، ولأن قادته لا يجدون من يعيد اليهم الرشد والصواب ، في غيبة عناصر الحسم والعقاب في قرارات الأمم المتحدة ومواقف المجتمع الدولي .

كان هذا الانهيار متوقعا ولم يكن مفاجئا ، لأن نظام بريتوريا المتحلل من المسؤولية والخارج على الشرعية والقانون ، لا يجد صعوبة ولا حرجا في مواصلة وتصعيد ممارساته الإرهابية والتخريبية في أراضي دول مستقلة وذات سيادة كاملة .

لقد لجأت أنغولا الشقيقة الى مجلس الأمن مرة جديدة تشكو من عدوان جنوب افريقيا على أراضيها وتوغل قوات الاحتلال فيها لعدة مئات من الكيلومترات ، وما اقترن بذلك من خراب ودمار وإزهاق أرواح بريئة .

إن إصرار أنغولا على اللجوء الى مجلس الأمن في كل مرة ، يؤكد احترامها لقواعد القانون الدولي ، ويبرز ايمانها الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تحترم حقوق الدول في السلام والأمن ، وترفض استخدام القوة أو العنف ، أو حتى التهديد باستخدامهما في العلاقات الدولية .

إن لجوء أنغولا الى مجلس الأمن ، وكل الدول الافريقية من خلفها ، يضع المجلس أمام مسؤولياته واختصاصاته ، ويطالبه بعمل فورى وحاسم لردع الحكومة الشاذة في جنوب افريقيا ، وإجبارها على التخلي عن سياسات الإرهاب والعدوان .

إننا نطالب مجلس الامن بموقف قوى موحد ، وباتخاذ الاجراءات المناسبة الكفيلة بالتعجيل بانسحاب قوات الاحتلال والعدوان من الاراضي الانغولية .

إننا نطالب مجلس الامن بممارسة اختصاصاته في حماية استقلال وسيادة دولة افريقية تعجز طاقاتها النامية عن التصدى لقوى عنصرية باغية وظالمة .

إن الدبلوماسية المصرية تؤكد ، في كل وقت وكل مناسبة ، من منطلق النضال المشترك والمصير الواحد مع أشقائنا الذين تحرروا من نير الاستعمار وأشقائنا الذين مازالوا يناضلون من اجل حريتهم السياسية والاقتصادية ، التزامها الثابت بالكفاح حتى النصر ضد التفرقة العنصرية ، وضد بقايا الاستعمار في جنوب القارة ، وضد الاستغلال والإرهاب .

وتؤمن الدبلوماسية بأن فرض العقوبات الالزامية الشاملة هو الطريق الفعال والوحيد لاقتلاع نظام الفصل العنصرى ، ووقف ممارسات العدوان السافرة ، وإنهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا وجنوب أنغولا ، بعد أن اتضح جليا أن المبادئ أو المنطق غدا لا يجدى في إقناع الاقلية العنصرية بقبول بديل السلام . وبدا واضحا أن الاستراتيجية الجديدة التي يعتمدها نظام بريتوريا العنصرى هو الاستمرار في قهر الكرامة الافريقية وارتكاب المذابح ضد الاطفال والنساء في تصعيد هستيرى دموى لا يتوقف .

وتؤكد مصر من جديد موقفها مع الشعب الانغولي وتاييدها المطلق لحقه في السلام والامن . وندعو لعمل دولي فورى وفعال لتمكين هذا الشعب من بدء حياته الطبيعية بعد أن فرض عليه القتال منذ حصل على استقلاله قبل اثني عشر عاما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مصر على العبارات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد يو منفجيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد الرئيس ، يسرني غاية السرور أن أرى ممثلا بارزا لليابان ، وهي بلد مجاور صديق للصين ، يترأس مجلس الامن هذا الشهر . وباسم وفد الصين ، أود أن أقدم لكم تهانينا . إن خبرتكم الدبلوماسية الثرية وقدرتكم الثابتة ستمكناكم من أن تقودوا بنجاح عمل مجلس الامن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر . أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاحيي سلفكم السفير بوتشي ممثل ايطاليا وأعرب له عن التقدير لادائه المتميز عند رئاسته للمجلس خلال الشهر الماضي .

في الاجتماع الذي عقده مجلس الامن يوم الجمعة الماضي ، استنكر نائب وزير العلاقات الخارجية لانغولا السيد فينانسيو دا سلفا دي مورا جرائم العدوان السافر التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد انغولا . لقد شنت سلطات جنوب افريقيا مؤخرا جولة أخرى من جولات الغزو الواسع النطاق داخل أربعة أقاليم جنوبية تابعة لجمهورية أنغولا الشعبية ، وتحشد الآن القوات لشن عدوان آخر . وفي أثناء ذلك ، قاد بوتا زعيم نظام جنوب افريقيا العنصري خمسة من وزرائه للدخول بطريقة غير شرعية الى أراضي أنغولا وبقوا هناك لمدة ٣٦ ساعة في محاولة لرفع الروح المعنوية لقوات العدوان التابعة لجنوب افريقيا . وسلطات جنوب افريقيا ، اذ تنتهك بذلك سيادة بلد مجاور وسلامته الاقليمية ، تهزأ بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية ، الامر الذي نود أن نعرب عن سخطنا الشديد وأدانتنا القوية له . وفي الوقت نفسه نعرب عن تعاطفنا الشديد وتضامننا التام مع حكومة وشعب أنغولا ، اللذين أبديا مقاومة باسلة دفاعا عن سيادة دولتهما واستقلالها .

منذ تأسيس جمهورية أنغولا الشعبية في ١٩٧٥ ، لم يوقف نظام جنوب افريقيا العنصري سياسته العدوانية والتخريبية ضدها . وقد أصدر مجلس الامن قرارات في مناسبات عديدة تدين جرائم جنوب افريقيا العدوانية وتطالب بانسحاب قواتها التام من أنغولا . ونظام جنوب افريقيا - اذ يصم آذانه عن هذا كله - يفرض حربا غير معلنة على أنغولا ، ولا يزال يحتل بعض الاجزاء الجنوبية من ذلك البلد . وبسبب هذا ، لم يتمكن الشعب الانغولي من الاشتراك في إعادة بناء بلده سلميا ، ولا يزال يعاني من الخسائر الكبيرة في الارواح والممتلكات طوال ١٣ عاما منذ استقلاله .

إن عدوان سلطات جنوب افريقيا الوحشي الاخير ضد انغولا ، وتدخلها المكشوف في شؤونها الداخلية ، ليسا حدثين منفصلين ، ولكنهما جزء من سياساتها الداخلية والخارجية الرجعية التي تمارسها بضراوة شديدة . وخلال السنوات القليلة الماضية ، ورغم المقاومة القوية التي تمارسها الجماهير العريضة من شعب جنوب افريقيا ، والادانة الشديدة من جانب المجتمع الدولي ، لم يبد النظام العنصري أي علامة على الندم ، بل لا يزال مصرا على الإبقاء على نظامه الوحشي للفصل العنصري بأية وسيلة كانت . وبينما يعزز آليته الهمجية في الداخل ، يكشف انشطته للعدوان العسكري والتدمير السياسي والتخريب الاقتصادي ضد بلدان مجاورة . إن نظام جنوب افريقيا ، اذ يتحدى قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يواصل احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، ويشن غزوات ومضايقات متكررة ضد زامبيا وزمبابوي وموزامبيق وبوتسوانا بالاضافة الى عدوانه على أنغولا . إن أعماله المنحرفة تؤدي الى تفاقم الحالة الخطيرة فعلا في سائر انحاء منطقة الجنوب الافريقي ، وتفرض تهديدا على السلم والامن الدوليين .

لقد جرى غزو سلطات جنوب افريقيا الاخير لانغولا بعد إصدار مجلس الامن لقراره ٦٠١ (١٩٨٧) مباشرة ، وعندما كانت الجمعية العامة تنظر مسالة ناميبيا ومسالة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا . وهذا يشير الى أن جنوب افريقيا تعمدت إعاقة جهود المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سلمية لمسالة الجنوب الافريقي . وقد كان هذا أيضا استفزازا للمجتمع الدولي . ويعتقد الوفد الصيني انه يجب على مجلس الامن أن يتصرف بقوة إزاء هذا . ونرى أن على المجلس أولا ، أن يدين سلطات جنوب افريقيا بشدة لشنها عدوانا على انغولا واحتلال اراضيها ، ثانيا أن يحث سلطات جنوب افريقيا بقوة على أن توقف فورا أعمالها العدوانية والتخريبية ضد انغولا ، وأن تسحب دون شرط جميع قواتها من الاراضي الانغولية . وثالثا ، أن يدعو المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الى انغولا حكومة وشعبا . وأخيرا ، واذا لم تغير سلطات جنوب افريقيا سلوكها ، فعليه أن ينظر فورا في اعتماد جزاءات إلزامية شاملة ضدها وفقا للاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة .

وكما أشارت وفود عديدة بوضوح ، فإن مجلس الامن تقع عليه مسؤولية جليلة عن حفظ السلم والامن الدوليين . وإزاء اعتداءات سلطات جنوب افريقيا المطلقة العنان ، من واجب مجلس الامن أن يعتمد الاجراءات اللازمة والحاسمة لوقف عدوان جنوب افريقيا والحفاظ على سيادة انغولا وسلامتها الاقليمية . وبهذا فقط ، يمكن لاعضاء مجلس الامن أن يرتفعوا الى مستوى الثقة التي وضعها المجتمع الدولي فينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلمة التالية ممثلة نيكاراغوا . أدعوها الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانها .

السيدة استورغا غادیا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، أولا وقبل كل شيء ، اسمحوا لي أن أهنئكم نيابة عن وفد بلادي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن هذا الشهر . إن مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية تضمنان نجاح مداولات هذا المجلس الهامة . وبالمثل ، نود أن نعرب عن تقديرنا للسفير بوتشي ممثل ايطاليا على الاسلوب الماهر الذي قاد به أعمال المجلس خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر .

مرة أخرى ، يشهد المجتمع الدولي التهديد الحقيقي للسلم والامن الذي يفرضه نظام الفصل العنصري . إن الحكومة العنصرية ، اذ لا يكفيها القمع الوحشي الذي تمارسه على شعبها ، ترتكب أعمال عنف وإرهاب ضد بلدان مجاورة "جريمتها" الوحيدة أنها ترفض نظام الفصل العنصري .

إن غطرسة زعماء بريتوريا لا تعرف حدودا . وعندما التقى زعماء بلدان المواجهة في لوساكا لمناقشة إنشاء آلية للتعاون والتنمية ، زادت جنوب افريقيا عدوانها على جمهورية انغولا الشعبية التي تعد الهدف الرئيسي لسياسة "الاستراتيجية الكاملة" المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها راشد الفصل العنصري ، بيتر بوتا .

ورغم المبادرات المتكررة التي قدمتها حكومة انغولا والمرونة التي أبدتها ، تبذل جنوب افريقيا قصارى جهدها لإحباط أي محاولة لتحقيق تسوية سياسية تفاوضية لمشكلة انغولا وناميبيا والجنوب الافريقي بأسره .

لقد توغلت القوات العنصرية مسافة ٥٠٠ كيلومتر داخل أراضي أنغولا ، واستخدم العنصريون جميع أنواع المعدات العسكرية المتطورة ، من طائرات مقاتلة وطائرات عمودية وعربات مدرعة ومدفعية ثقيلة وذلك من أجل مواصلة هذا العمل العدواني الجديد .

وتقدمت القوات الخاصة المشهورة التابعة للفرقة الثامنة المدرعة لجيش جنوب افريقيا منطلقة من ناميبيا المحتلة إلى أراضي انغولا حتى تساعد القوات العنصرية التي يزيد عدد افرادها على ٣ ٠٠٠ والتي تقوم حاليا باحتلال أراضي أنغولا على نحو غير شرعي ، والأدهى من ذلك أنه في تحد صارخ للمجتمع الدولي قام بيتر بوتا أخيرا بزيارة أراضي أنغولا .

إن أعمال إرهاب الدولة الأخيرة التي تقوم بها بريتوريا لا يمكن النظر إليها بمعزل عن غيرها من الاعمال ، بل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار العوامل الاخرى المتصلة بالحالة الراهنة . أولا ، أن الحزب الوطني والعنصريين أعطوا بوتا ، في البرنامج الذي وضعه الحزب الوطني لجنوب افريقيا من أجل الفوز فيما يسمى بالانتخابات البيضاء الولاية الكاملة لكي يعزز ويديم السيطرة البيضاء في الداخل ، ويؤكد من جديد السلطة العسكرية لجنوب افريقيا باعتبارها وسيلة لتخويف البلدان المجاورة وزعزعة استقرارها . ثانيا ، أن حتمية انتصار القوات المسلحة لانغولا ، كما حدث في مناسبات سابقة ، تعني أن العنصريين لابد أن يفعلوا كل شيء ممكن لتجنب هزيمتهم الوشيكة .

وبالاضافة إلى ذلك ، فإن أي تحليل جاد للحالة يجب أن يأخذ في الاعتبار النتائج المترتبة على سياسة المصالحة البناءة . فهذه السياسة ، بالاضافة إلى أنها تشجع بريتوريا على ارتكاب أعمال العدوان ضد جيرانها ، بعد أن هزمت تعديلات كلارك ، فإنها توفر المساعدة المباشرة لمرتزقة يونيتا . هذه السياسة التي أدانتها منظمة الوحدة الافريقية وبلدان حركة عدم الانحياز يجب أن تتغير إذا ما أردنا أن نحقق السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي .

لقد اتخذ مجلس الامن مؤخرا القرار ٦٠١ (١٩٨٧) بشأن تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، واليوم يناقش مجلس الامن اعتداءات جنوب افريقيا على أنغولا ، التي

ترتكب من أراضي ناميبيا المحتلة على نحو غير شرعي . وهذا يدلل على مدى احترام جنوب افريقيا لمجلس الامن ولهذه المنظمة . ما الذي ينبغي أن تفعله جنوب افريقيا أكثر من هذا حتى تستحق إدانة الذين يستخدمون حق النقض بشكل منتظم في مواجهة جميع المحاولات الرامية إلى جعل مجلس الامن يضطلع بمسؤولياته ؟

ولكي يختفي الارهاب ، وزعزعة الاستقرار ، والتهديدات الموجهة للسلم في الجنوب الافريقي ، لابد أن يختفي الفصل العنصري . إن شعبي جنوب افريقيا وناميبيا يحاربان ببطولة من أجل التحرر ، ويجب على هذا المجلس ، وعلى المجتمع الدولي أن يضطلعا بدوريهما وأن يرتفعا إلى مستوى التضحيات التي يبذلها هذان الشعبان في كفاحهما الذي يهمنا جميعا .

وما برحت الجزاءات الالزامية الشاملة هي أفضل السبل السلمية الفعالة المتاحة للمجتمع الدولي لارغام بريتوريا على إنهاء نظامها غير الانساني .

وبالمثل ، يجب علينا أن نرتفع الى مستوى التضحيات التي تقدمها بلدان خط المواجهة والتضحيات التي تقدمها ، بصفة خاصة في الوقت الحاضر ، أنغولا التي يقاوم شعبها ببسالة عدوان جنوب افريقيا . علينا أن نؤكد أن النضال ضد الفصل العنصري يتضمن عنصرا بالغ الاهمية وهو تقديم المساعدة الاقتصادية والمادية لتلك البلدان ولحركات تحريرها . ولذلك فإننا نوجه نداء ملحا بتكثيف المساعدة الدولية إلى صندوق افريقيا الذي أنشأته بلدان حركة عدم الانحياز ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي .

ونأمل مخلصين أن يتصرف أعضاء مجلس الامن ، ولاسيما الاعضاء الذين لهم علاقات طيبة مع نظام الفصل العنصري ، بروح المسؤولية التي تتطلبها الحالة . ونأمل أن ترتفع مصالح البشرية على المصالح الاقتصادية الانانية لهذا النظام اللاإنساني وأن نؤيد جميعا ما يمليه العدل حتى يسمح لاشقائنا في افريقيا أخيرا بأن يبنوا مستقبلهم في سلم وكرامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة نيكاراغوا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها الي .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مكسيموف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : (ترجمة شفوية عن الروسية) : أسمحوا لي أولا أن أهنئكم على اضطلاعكم بنجاح بمهامكم المسؤولة كرئيس لمجلس الامن لهذا الشهر . أود أيضا أن اعرب عن تقديري لسلفكم السفير بوتش لقيادته الممتازة لمجلس الامن في شهر تشرين الاول/اكتوبر . اسمحوا لي أيضا أن أشكركم وأشكر أعضاء مجلس الامن عن طريقكم لاتاحة الفرصة لوفد بلادي بالمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال مجلس الامن .

منذ أيام قليلة ناقش مجلس الامن مسألة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا واتخذ قرارات بشأن هذا الموضوع . وفي نهاية شهر تشرين الاول/اكتوبر بحث مجلس الامن الحالة في الجنوب الافريقي واتخذ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) والآن يضطر مجلس الامن مرة أخرى الى تناول الحالة المتفجرة في الجنوب الافريقي نتيجة لاعمال العدوان التي تقوم بها بريتوريا العنصرية ضد جمهورية انغولا الشعبية . وكما ورد في رسالة جمهورية انغولا الشعبية الواردة في الوثيقة S/19283 فإن جيش جنوب افريقيا يقوم منذ أيام قليلة بغارات مسلحة على نطاق واسع في مقاطعة كواندو - كوبانغو ، في جنوب شرقي انغولا ، ويستعد الآن لادخال معدات عسكرية ثقيلة في مقاطعتي كونيني وهويلا في الجنوب الغربي . وتقول الرسالة أيضا أن لدى الحكومة الانغولية ما يدل بوضوح على أن احدى الوحدات العسكرية التابعة لجنوب افريقيا ، وهي الفرقة الثامنة للدبابات ، تتقدم حاليا ، بجميع معداتها ، في تشكيل قتالي ، في اتجاه مقاطعة كونيني تحت حماية جوية كثيفة . وقد نوقشت هذه الاحداث بالتفصيل في البيان الذي أدلييبه في مجلس الامن بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر السيد فيناسيو دا سيلفا دي مورا نائب وزير العلاقات الخارجية لجمهورية انغولا الشعبية . وفي رسالة رئيس جمهورية انغولا الشعبية طلب من مجلس الامن "اتخاذ جميع التدابير الضرورية لوضع حد لهذه الاعمال ، التي تمثل تحديا صارخا لا يبالي بميثاق الامم المتحدة ولا بابسط قواعد القانون الدولي" .

ويعتقد وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية انه ينبغي لمجلس الامن أن ينظر بكل جدية في الحالة التي نشأت وأن يتخذ خطوات حاسمة ضد العنصريين في بريتوريا الذين لا يمكن اصلاحهم . والاساس القانوني الدولي لاتخاذ هذه الخطوات موجود وقائم وهو ميثاق الامم المتحدة ، وكذلك تعريف العدوان الذي وضعته الامم المتحدة في كانون الاول/ديسمبر سنة ١٩٧٤ وكذلك قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة . ويتضمن هذا أيضا الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . وهذه الاتفاقية تنص على أن الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية وأن الاعمال اللاإنسانية التي تعتبر نتيجة لسياسات وممارسات الفصل العنصري تعتبر جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وأعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد انغولا تعتبر التأكيد الجديد على ذلك .

ومما لا شك فيه - وهذا ما يتم التشديد عليه مرارا في معرض المناقشة الحالية - ان عنصريي جنوب افريقيا ما كان بوسعهم أن يتصرفوا بهذه الطريقة المفقة لولا تمتعهم بالتأييد المباشر وغير المباشر من البلدان الغربية ، وعلى رأسها بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . فهؤلاء الاعضاء هم الذين يمنعون في الحقيقة مجلس الامن من اتخاذ خطوات حاسمة وفعّالة ضد جنوب افريقيا .

إن نظام الفصل العنصري والتمييز العنصري يتناقضان مع الاهداف المتمثلة في تعزيز السلم وتطوير التعاون . إن سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار وإرهاب الدولة التي يمارسها نظام بريتوريا ومواصلة احتلالها غير الشرعي لناميبيا وجهودها الرامية إلى إحراز الاسلحة النووية ، لا تمثل تهديدا مستمرا وحقيقيا للسلم والامن في الجزء الجنوبي من افريقيا فحسب بل أيضا خارج المنطقة .

ومما يكتسي أهمية خاصة الآن هو السياسة التي تهدف إلى تحقيق انتفاضة كبيرة في العلاقات الدولية على أساس اتباع نمط جديد من التفكير السياسي ونهج جديد نحو الامن الدولي . إن هذه الاهداف يمكن تحقيقها على الوجه الاكمل عن طريق المبادرة التي اخذت زمامها مجموعة البلدان الاشتراكية ، ومنها جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، لإنشاء نظام شامل للامن الدولي ، بما في ذلك حسم النزاعات الاقليمية والقضاء على مخلّفات الاستعمار واستئصال شأفة العنصرية والتمييز العنصري . ولتحقيق هذا الهدف من الجوهري أن يبذل المجتمع الدولي برمته جهودا منسّقة . وكما أكد السيد غورباتشوف في مقاله المعنون "واقع وضمانات إقامة عالم آمن" :

"كما أن بذل جهد أكثر تضافرا لمكافحة الفصل العنصري ، بوصفه أحد عوامل عدم الاستقرار ذات الخطورة العالمية سيكون له ما يبرره" . (S/19143 ، ص ٩)

وحيث أن العنصريين في بريتوريا لم يبدوا رغبة في الالتفات إلى ما ذكرته الغالبية الساحقة من الدول في العالم ، لا بد من زيادة الضغط الدولي على نظام الفصل العنصري . إن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تحبذ فرض المقاطعة

والعزلة على النظام العنصري . وتعتقد انه ينبغي لجميع الدول أن تتقيد تقيدا مخلصا بحظر توريد الاسلحة الذي فرضه مجلس الامن على جنوب افريقيا . وتمشيا مع سياستنا الثابتة في النضال ضد الفصل العنصري اشتركت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في دورة الجمعية العامة الحالية في تقديم القرار ٣٣/٤٢ الذي جاء فيه ما يلي :

"ترجو على وجه الاستعجال أن يتخذ مجلس الامن ، بناء على ذلك ، إجراءات فورية بموجب الفصل السابع من الميثاق بغية تطبيق جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري القائم في جنوب افريقيا ، وتحث حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وغيرهما من الحكومات التي تعارض تطبيق جزاءات شاملة وإلزامية على إعادة تقييم مواقفها والكف عن معارضة تطبيق مثل هذه الجزاءات من قبل مجلس الامن ؛" .

إن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تنفذ بإخلاص قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ولم تُقِم قط أي علاقات مع جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية أو غيرها من المجالات ؛ وتتقيد تقيدا صارما بقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الامن الرامية إلى عزل النظام العنصري في جنوب افريقيا عزلا تاما .

إن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، في إدانتها الساخطة لعدوان جنوب افريقيا السافر على جمهورية أنغولا الشعبية ، تعتقد انه ينبغي لمجلس الامن ألا يكتفي بالإدانة الشديدة لأعمال العدوان التي شنتها جنوب افريقيا على أنغولا بل عليه أيضا أن يتخذ خطوات فعّالة لوضع حد لهذه الأعمال الاستفزازية التي تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

وبغية ضمان السلم والامن في الجزء الجنوبي من افريقيا من الضروري وضع حد لجميع الأعمال العدوانية وأعمال زعزعة الاستقرار التي ترتكب ضد البلدان الافريقية

المستقلة ، ومنح الاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا ، والقضاء قضاء مبرما على نظام الفصل العنصري اللاإنساني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية الرأس الاخضر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد سانتوس (الرأس الاخضر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على الموافقة على طلب الرأس الاخضر للاشتراك في المناقشة الجارية في مجلس الامن ، واهنئكم بحرارة وأتمنى لكم كل التوفيق في اضطلاعكم بولايتكم بوصفكم رئيسا لمجلس الامن لهذا الشهر . إننا لعلى يقين بأن مهارتكم الدبلوماسية وخصالكم الشخصية ، بالاقتران مع مكانة بلادكم ، سوف تمكن المجلس من مواجهة التحديات التي يواجهها .

كذلك نعرب عن تقديرنا لسلفكم ، سعادة السفير موريزيو بوتشي ، الممثل الدائم لإيطاليا على الطريقة المقتدرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

مرة أخرى معروض على هذا المجلس حالة خطيرة نجمت عن العدوان العسكري الذي ارتكبه نظام بريتوريا ضد أنغولا ، البلد الذي تحمل وطأة أعمال العدوان والمغامرات الحربية التي شنها جيش جنوب افريقيا على دول خط المواجهة .

وعلى الرغم من الإدانات المتكررة للاعمال العدوانية الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة وغيرهما من المحافل الدولية ما فتئ شعب أنغولا الشقيق يتحمل خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات نتيجة لشن الغارات الغاشمة والاحتلال غير الشرعي لاراضي أنغولا . إن الغزو الحالي هو عبارة عن مسألة جديدة تسجّل بداية فصل طويل مؤلم من المعاناة والتدمير ما برح شعب أنغولا ضحية لهما منذ استقلاله .

لقد وافانا نائب وزير خارجية أنغولا سعادة السيد فيناسيو دي سيلفا دي مورو ، الذي نرحّب بوجوده هنا بحرارة ، بتقرير مفصل عن آخر وأفظع عمل عدواني شنه جيش جنوب افريقيا على الاراضي الانغولية .

وفي وجه هذا التصعيد الجديد فإننا لن ندع هذه المناسبة تمر دون أن نؤكد تضامننا الكامل مع شعب أنغولا البطل وحكومته اللذين أُجبرا ، في أعقاب انتصارهما على الاستعمار ، على مواجهة عدوان بربري يشنه جيش جنوب افريقيا القوي ، على مرأى من جميع الذين يسهمون مساهمة موضوعية مباشرة أو غير مباشرة ، في استمرار الفصل العنصري ، ذلك النظام الذي يعتمد بقاؤه على إمعانه في أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد البلدان المجاورة .

وهكذا فإن الرأس الاخضر بوصفه بلدا محبا للسلم وملتزما بالبحث عن السلم في افريقيا وبوصفه أيضا بلدا يرتبط مع أنغولا بتاريخ وكفاح مشتركين ضد السيطرة الاستعمارية ، يضم صوته إلى الاصوات الافريقية التي أعربت عن سخطها وإلى أصوات جميع الدول التي تعز السلم والعدالة في هذه الحالة الخطيرة التي أدت إلى انعقاد المجلس .

إن الضرر البالغ الذي فرضه وضع الحرب التي أعلنتها جنوب افريقيا في المنطقة ، ذلك الضرر الذي لحق بدول خط المواجهة خاصة جمهورية أنغولا الشعبية ، يقوض على نحو خطير جهود التنمية الجارية في تلك المنطقة ، لأن جزءا هاما من طاقة هذه البلدان يتعين توجيهه الى المحافظة على السلامة الاقليمية ، ناهيك عن الخسائر في الارواح البشرية وتدمير البنية الاساسية .

وبالاضافة الى الطابع الوحشي لعمليات العدوان التي يقوم بها الجيش العنصري ، فإن العدوان الاخير له خصائص محددة تجعله بمثابة بداية مرحلة جديدة . ذلك أن الوسائل العسكرية المستخدمة والعنف واستمرار المعارك والاعتراف علنا بانتهاك أراضي أنغولا ، انتهاكا لابسط معايير القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، ودخول الرئيس بوتا بطريقة غير شرعية في اقليم أنغولا واجتماعه مع عصابات "يونيتا" المسلحة ، كل ذلك يمثل تصعيدا يستثير الضمير العالمي .

إن بريتوريا تريد منا أن نعتقد أن مشاكل جنوب افريقيا أساسها في البلدان المجاورة ، أي في بلدان خط المواجهة ؛ ووفقا لهذا المنطق ، فإن حل تلك المشاكل يتمثل في العدوان على تلك البلدان .

ومع ذلك لا حاجة الى التدليل على أن نظام الفصل العنصري الكريه هو السبب في كل الاضطرابات وكل المعاناة في المنطقة ، لانه لا يتسق مع الواقع الاجتماعي السياسي في افريقيا والعالم المعاصر ، ولانه نظام غير انساني وغير مقبول ولا يتفق مع معايير الاخلاقية العالمية .

أُس البلاء إذن داخلي وليس خارجيا . ومن الواضح أن أي حل سلمي في المنطقة لابد أن ينطوي على استئصال الفصل العنصري . لقد ذُكر مرارا أن الاغلبية السوداء بل وشعب جنوب افريقيا بأسره من مصلحتهما العمل على القضاء على الفصل العنصري ، الامر الذي يمهد السبيل لقيام مجتمع يتمتع فيه جميع أبناء جنوب افريقيا بنفس الحقوق وباحترام الانسان أيا كان أصله الاجتماعي أو لون بشرته .

إن أنغولا بلد لا يسعى إلا الى العيش في سلم داخل حدوده والى تحقيق رفاهة شعبه . ويؤسفنا أن نلاحظ أن هذا العمل العدواني انطلق مرة اخرى من ناميبيا - أي من اقليم يقع في إطار مسؤولية الامم المتحدة . وقد آن الاوان لكي يقوم المجتمع الدولي وخاصة الامم المتحدة بتولي مسؤولياتهما والمطالبة بالانسحاب الفوري لقوات جنوب افريقيا من أنغولا ، وبأن توقف جنوب افريقيا أعمالها العدوانية ضد البلدان المجاورة . ولقد آن الاوان لوقف تلك الحماقة القاتلة لبريتوريا والسعي الى ايجاد حل سلمي سريع لمشاكل الجنوب الافريقي .

قبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أشيد بشعب أنغولا ومقاتلي الجيش الانغولي الباسل ، الذين يدفعون حياتهم ثمنا للدفاع عن وطن أغوستينو نيتو المقدس . ونحن ننادي بالتضامن الدولي حتى يمكن لانغولا أن تستعيد عما قريب السلم الذي لا غنى عنه لتنميتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الرأس الاخضر على العبارات الرقيقة التي وجهها الىّ .

المتكلم التالي هو ممثل موريتانيا وأدعوه الى شغل المقعد المخصص على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ولد بيه (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم ، سيدي ، عن سروري العظيم إذ أتقدم اليكم بالتهاني الصادقة بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الامن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . ويزيد من سروري انكم تمثلون بلدا يعتبر مثالا على المقدرة والعبقرية الامر الذي أكسبه اعجاب العالم أجمع . إن خصالكم كدبلوماسي محنك ، مقترنة بخبرتكم الشخصية ، هما ضمان على أنه بفضل قيادتكم الحكيمة ستتوج أعمال هذه الدورة بالنجاح .

وبالنسبة لسلفكم ، السفير موريزيو بوتشي ، الممثل الدائم للبلد الصديق ايطاليا ، أود أن أعبر هنا عن تقديرنا العظيم للطريقة الماهرة الضليعة التي أدار بها أعمال هذه الهيئة في الشهر الماضي .

منذ شهر مضى تقريبا ، وعلى وجه التحديد في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر اتخذ مجلس الامن القرار ٦٠١ (١٩٨٧) بشأن ناميبيا على نحو شبه اجماعي الامر الذي أعطى شعوب الجنوب الافريقي الامل في وقف اطلاق النار ، كخطوة أولى صوب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي بموجبه وضع المجتمع الدولي بالاجماع خطة استقلال ذلك الاقليم . ومن ثم أظهر قلقه وسامه إزاء المناورات والعراقيل التي يستخدمها نظام الفصل العنصري في بريتوريا على نحو دائم لعرقلة طريق السلم والوئام في ذلك الجزء من العالم .

وللاسف فإن هذه اللفتة السلمية لم تقدر حق قدرها من قبل نظام الفصل العنصري الذي عن طريق هجمته الغاشمة واسعة النطاق والتي ليس لها ما يبررها ضد جمهورية انغولا الشقيقة ، اظهر للعالم مرة أخرى أمرا معروفا على مدى أجيال - وهو أن الفصل العنصري هو النقيض التام للسلم . إن هذه الهجمة الجديدة على السلامة الاقليمية لدولة مستقلة وعلى سيادتها تعبر بشكل واضح اكثر من اي شيء آخر عن الازدراء المستمر الذي ينظر به نظام بريتوريا ومؤيدو الفصل العنصري للرأي العام العالمي وقرارات مجلس الامن وتوصياته .

وفضلا عن ذلك ، وعلى الرغم من أن هذا الموقف ليس جديدا البتة فقد اتخذ هذه المرة شكل استفزاز صريح لمجلس الامن والعالم : أولا ، بسبب عدد القوات المشتركة ومساحة المناطق المحتلة والبناء العسكري المستمر الى أعلى في القوة العسكرية في الجزء الشمالي من ناميبيا ، التي تبين كلها بوضوح ان الاستعدادات تجري من أجل القيام بأعمال عدوان جديدة ؛ وثانيا ، بسبب الزيارة التي قام بها رئيس عصابة بريتوريا ، بوتا ، برفقة كبار أعضاء حكومة الاقلية العنصرية للجزء الجنوبي من انغولا ؛ وثالثا ، بسبب الدليل الواضح على أن الهدف الظاهر ليس هو ملاحقة الوطنيين التابعين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بقدر ما هو زعزعة استقرار حكومة انغولا .

وإزاء هذه الوقاحة والصفاقة لا يمكن للمرء أن يلوذ بالصمت . إذ أن هذا سيكون بمثابة تجريد منظمتنا ، وخاصة مجلس الامن ، من كل مصداقية أدبية وتقويض المثل العليا التي تجسدها منظمتنا تماما .

وهذا هو السبب الذي يجعل حكومتي تعتقد بأن مجلس الامن ، بسبب مسؤولياته الخاصة عن صيانة السلم والامن الدوليين ، لا ينبغي أن يدين فحسب هذا العمل المخزي الجديد ولكن عليه ايضا أن يلجأ إلى الاحكام ذات الصلة في الفصل السابع من الميثاق بغرض جزاءات الزامية شاملة على هذه الدولة المعتدية .

إن جميع المآسي التي تعيشها شعوب الجنوب الافريقي ترجع في جذورها إلى نظام الفصل العنصري البغيض . وحتى يتم القضاء بالكامل على ذلك النظام ، الذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية ، لن يكون هناك سلم في المنطقة . ولا يمكن أن يعيش ذلك النظام إلا بالعنف ، الذي يقتضي بالضرورة رد فعل ويؤدي إلى دائرة مفرغة من القمع ، ورد الفعل والقمع . وبالتالي ، هناك ضرورة عاجلة لاتخاذ خطوات فعالة من أجل القضاء الكامل عليه .

ولا يمكن لي أن أختتم بياني هذا دون أن أعرب مرة أخرى عن تضامن بلدي مع النضال الشجاع الذي تخوضه شعوب بلدان خط المواجهة ، ولا سيما انغولا ، ضد جرائم نظام الفصل العنصري البغيض ، مصدر كل شر في المنطقة . وإن بلدي يتضامن أيضا مع حركتي التحرير ، المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، اللتين تواجهان ظروفا صعبة للغاية ، واللتين تناضلان ببسالة لاستعادة حقوق شعبيهما في تقرير المصير والحرية والكرامة . وإن نضالهما نضالنا جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل موريتانيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يسعد وفدي أن يراكم تترأسون أعمال المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . فإن صفاتكم المعروفة بوصفكم دبلوماسيا محنكا وماهرا ومفاوضا خبيرا لا تدع مجالا للشك في استفادة المجلس منكم خلال هذا الشهر .

ويهنئ وفد غانا أيضا بحرارة السفير بوتشي ، الممثل الدائم لإيطاليا ، على الطريقة النشيطة والماهرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر .

ينعقد مجلس الأمن مرة أخرى بناء على طلب أنغولا والدول الاعضاء الاخرى في حركة بلدان عدم الانحياز للنظر في شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا لأعمال العدوان المتكررة الاخيرة واحتلالها العسكري المستمر للاراضي الانغولية . وإن طريق العمل هذا مفتوح بموجب الميثاق لأية دولة عضو ، ويجد وفد غانا أن هذه المبادرة مشروعة وعاجلة للغاية . وربما يقال إن أعمال العدوان العديدة التي ارتكبتها جنوب افريقيا ضد أنغولا ودول خط المواجهة الاخرى ، وهي أعمال موثقة جيدا من قبل مجلس الأمن ، ومنفذة على نحو ينتهك بصورة متكررة قراراته ، تعد إهانة مباشرة لسلطة مجلس الامن لدرجة أن المجلس ذاته كان يمكنه أن ينظر في عقد هذه الاجتماعات حتى دون طلب ممن أخذوا زمام المبادرة إلى هذه المناقشات .

بل إن عقد اجتماعات بناء على طلب من المجلس لكفالة الالتزام بقرارت مجلس الامن يدخل في إطار صلاحيات ومسؤوليات المجلس بموجب الميثاق . وإن مزايا هذا الاسلوب في العمل ، في ظل الظروف الاستثنائية المتعلقة بالغزو المستمر لانغولا والاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها من جانب جنوب افريقيا ، من الإمور الواضحة تماما التي لا تحتاج إلى تكرار . بل إنها تزداد وضوحا إذا نظرنا إليها في إطار قرارات المجلس السابقة بتطبيق تدابير فعالة في حالة عدم امتثال جنوب افريقيا لقراراته بشأن هذه المسالة . وللاسف ، لعلنا نفرط في تطلعاتنا ، ولكن الموازين لم تختف بالكامل من أمام أعيننا .

إن طابع ومدى الإجراء غير الشرعي الراهن الذي اتبعته بريتوريا في أنغولا وضدها يبعثان على الانزعاج . وإذا نظرنا إليه في إطار الحشد العسكري غير العادي في ناميبيا في الشهور الاخيرة . فإن ذلك يوضح أن جنوب افريقيا قد كشفت من أعمالها لزعزعة الاستقرار والعدوان على أنغولا والدول المجاورة الاخرى . وفي هذه الفترة إن توسيع نطاق القواعد العسكرية في جنوب افريقيا في قطاع كابريفي ، وخصوصا في

مباتشا ، علاوة على التحرك الملحوظ للقوات صوب الحدود الشمالية لناميبيا ، قد أدى إلى تركيز ووزع ٠٠٠ ١٠ من القوات النظامية في قوات دفاع جنوب افريقيا ، مما يهدد الاقاليم الجنوبية لانغولا ، وهي ناميبي وكونين وهويلا .

ومن الواضح أن الهدف المباشر لهذا الحشد العسكري لجنوب افريقيا على الحدود الجنوبية الغربية لانغولا هو أن تقيد القوات الانغولية في ذلك الجزء من البلد ، مما يساعد على تقدم ما يقدر بثماني كتائب من قوات دفاع جنوب افريقيا في جنوب شرقي انغولا لإنقاذ قوات المرتزقة لجوناس سافيمبي في كواندو - كوباندو من الهزيمة الكاملة . وفي هذا التقدم العسكري ، قدم غطاء جوي ثقيل من القاعدة الجوية في مباتشا في شمال شرقي ناميبيا لوحدات المشاة التابعة لقوات دفاع جنوب افريقيا في تغلغلها في إقليم انغولا ، علاوة على توفير غطاء جوي للمقر الرئيسي لليونيتا في جامبا . وإن هذا التغلغل غير الشرعي قد بلغ ٣٥٠ ميلا داخل الاراضي الانغولية .

ومن المعروف جيدا أيضا أنه في الجزء الجنوبي الشرقي من انغولا يجري وزع كبير لقوات الدفاع لجنوب افريقيا منذ أعوام عديدة سابقة بالنيابة عن (اليونيتا) . والعنصر الجديد هو أن المواجهة الاخيرة بين قوات جنوب افريقيا وانغولا في هذه المنطقة كانت دموية للغاية ، وبلغ القتلى فيها ما يقدر بالمئات ، علاوة على تدمير القرى والمناطق المجاورة .

ويرى وفد غانا أن وزع ٠٠٠ ١٠ أو أكثر من القوات على الجزء الجنوبي الغربي من انغولا لا يعد مجرد أعمال تكتيكية أو للتهديد تقوم بها جنوب افريقيا لتأكيد بقاء (اليونيتا) . إن الانشطة المعززة والإعداد العسكري في القاعدة الجوية غروتفونتين في الجزء الشمالي الأوسط من ناميبيا ، وتقدم فرقة الدبابات الثامنة وتركيز المدفعية الثقيلة - بل إطلاق النيران الهائلة من جانب جنوب افريقيا على هذه الجبهة - تكشف عن غرض استراتيجي وراء قيام بريتوريا بعملها غير القانوني الاخير ، وهو غرض أخشى أنه لا يسقط من الحساب الغزو الوشيك أيضا لإقليمي كونين وهويلا في انغولا .

وليس هناك شك في أن هناك نمطا متعمدا في انتهاكات وحدة أراضي انغولا وسيادتها من جانب جنوب افريقيا ، وهو نمط يتمثل في أربعة أهداف رئيسية .

أولا ، لممارسة الضغط على أنغولا لوقف دعمها الدبلوماسي والمادي للمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية ؛ ثانيا ، لفرض حجر صحي حقيقي على طول الحدود الانغولية الناميبية كعنصر تعبوي أساسي في احتواء خنق سوابو في كفاحها الشرعي ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ؛ ثالثا ، إضعاف الاقتصاد الانغولي وقدرة هذا البلد على الدفاع عن نفسه بمزيج من المساعدة لليونيتا ، والارهاب عبر الحدود الذي تنفذه قوات دفاع جنوب افريقيا داخل أنغولا ، وعمليات المغاورين التي تقوم بها هذه القوات ضد الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية ؛ رابعا ، العمل من خلال اليونيتا على منع إعادة فتح خط سكة بينغويلا الحديدية ، معززة بذلك اعتماد دول خط المواجهة على طرق النقل عبر جنوب افريقيا .

إن هذه الأهداف الشريرة تتكرر بتعديلات طفيفة في الدول المجاورة الأخرى . وفي الوضع الكامل لسياسة جنوب افريقيا ، فإن هدفها المتمثل في تحقيق سيطرتها الاقليمية بغية ضمان استمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا وخنقها لاقتصادات دول خط المواجهة أصبح جليا . وبالطبع ، يجري تنفيذ سياسات العنف هذه لتكفل في نهاية المطاف بقاء نظام الفصل العنصري البغيض .

لقد قيل بأن سعي جنوب افريقيا الى حماية مصالح "أمنها المشروع" يعطي قدرا من القبول الظاهري لأعمالها غير المشروعة والقائمة على العنف . وتبعا لهذه المصالح ، منحت يونيتا العتاد العسكري على شكل قذائف ستنغر المضادة للطائرات ، وقذائف مضادة للدبابات ، وغيرها من المعدات تتراوح قيمتها بين ١٥ و ٢٠ مليون دولار . وهذه المصالح تجعل جنوب افريقيا اليوم تسرع الى منع تصفية قوات اليونيتا في جنوبي انغولا . إنها مصالح يرى وفد غانا أن توخي حمايتها ينتهك القانون الدولي والميثاق ومقررات هذه الهيئة .

ولعلنا نسأل بكل إخلاص ، وبصورة مشروعة تماما أيضا ، ألا تمثل قذائف ستنغر ، المقدمة دعما لتحالف عسكري مع جنوب افريقيا للاطاحة بنظام لواندا ، جزءا من عملية البحث عن عميل أكثر إذعانا ؟

وإذا كان يمكن بالفعل القول إن لجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري مصالح مشروعة في حماية حدودها ، فإن من رأي وفد غانا أنه في صدد المسألة المعروضة على المجلس تنتهي حدود جنوب افريقيا عند الأجزاء الشمالية لنهر الأورانج ، الواقعة جنوب ناميبيا . وبالتالي ليس لها أية حدود مشتركة مع أنغولا .

إن الحرب غير المعلنة التي يشنها النظام العنصري على جبهتين ضد أنغولا ، بالاضافة الى الغزوات المعروفة لكتائب اليونيتا العاملة من قاعدة كامينا لشمال شرق أنغولا ، يجب أن تكون موضع إدانة هذا المجلس . إن هذه السياسات العدوانية السافرة ستقوض ، إذا تركت دون كبح ، أسس الميثاق وستفرض قيودا خطيرة على مجرى العلاقات الدولية ، لا في منطقة الصراع فحسب ولكن على الصعيد العالمي . ويجب أن يتجاوز ردنا الالتماس الطيب لرفاهة أنغولا وأن يصل الى اتخاذ تدابير تتمشى مع الخطر الواضح الذي يتعرض له السلم والأمن على المستويين الاقليمي والدولي ، ذلك الخطر المتأصل بصورة خاصة في تواتر هجمات جنوب افريقيا المسلحة على جيرانها .

ما هي العواقب المترتبة على السياسات غير المشروعة التي تنفذها جنوب افريقيا ضد أنغولا وفي المنطقة ككل ؟ يؤكد تقييم أجرته وحدة للاستخبارات الاقتصادية لأثر استمرار الحرب على أنغولا على أنه :

"من المستحيل تعداد الخسائر الاقتصادية التي تعزى الى ظروف الحرب التي تعاني منها دون انقطاع منذ استقلالها ، ولكن من الواضح أن هذه الخسائر هائلة . وقد وقعت هذه الخسائر على مستويات عديدة :

(أ) أضرار مباشرة ناجمة عن الهجمات ؛

(ب) تعطيل الانشطة الاقتصادية ؛

(ج) تحويل عائدات الحكومة وموارد التبادلات الخارجية الى نفقات عسكرية ؛

(د) تحويل المهارات النادرة الى قوات مسلحة ؛

(هـ) آثار غير مباشرة ومتشعبة ..." .

وقد قدرت حكومة أنغولا قيمة الاضرار الناجمة عن الحرب منذ ٣٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ بحدود ١٢ بليون دولار . وهذه هي الآثار الآثمة المترتبة على اللاشرعية التي نشهدها والتي يتعين على المجلس أن يعمل على وضع حد لها إذا كان للميثاق معنى ملموس في إعلاء حكم القانون وضمانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السلمية المكرسة في مبادئه التي نؤيدها جميعا .

وأود الآن أن أنتقل الى بعض الاسباب التي قدمها ممثل جنوب افريقيا لتبرير أعمال حكومته في أنغولا وفي ما حولها .

لقد ادعى ممثل جنوب افريقيا في بيانه ، في سلسلة من الاسئلة البلاغية ، إن حكومة أنغولا خالفت اتفاق القور ، وأنها تعاني من معارضة هائلة من جانب أغلبية الانغوليين ، وأنها لم تجر انتخابات ، وأنها تعتمد على القوات الاجنبية وتحشد الاسلحة وتستخدم العسكريين الاجانب . إن هناك أسبابا عديدة تدعو وفد بلادي الى تفنيد كل ادعاء من هذه الادعاءات ، ولكن لنضع الآن جانبا صدق أو كذب هذه الادعاءات . ولنقم بدلا من ذلك بالنظر ، ولو على سبيل الافتراض ، في ما اذا كان يحق لجنوب افريقيا ، أو لاية دولة اخرى في هذا الشأن ، بموجب القانون الدولي ، أن تغزو أنغولا لهذه الاسباب . فمن الواضح لاي حَكَم منصف أن مسائل اتفاق القور ، وإجراء الانتخابات ، وحيازة الاسلحة كلها مسائل داخلية من اختصاص حكومة أنغولا أو أية حكومة اخرى ، وبالتالي لا يمكن أن تكون سببا كافيا للتدخل المسلح من جانب أية دولة خارجية . إن الميثاق ومختلف العهود الدولية تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى . وعلاوة على ذلك ، تحظر الفقرة ٢ من المادة الثانية من الميثاق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة أراضي :اية دولة . ولذلك لا يمكن قبول أسباب جنوب افريقيا في القانون الدولي .

وذكر ممثل جنوب افريقيا أيضا أن حكومته تعتبر أن من واجبها الذي لا جدال فيه

"أن تحمي سكان جنوب غربي افريقيا/ناميبيا ضد الهجمات الارهابية .
وفي هذا النطاق تقوم جنوب افريقيا بدور الحماية فقط في المنطقة" .
(S/PV.2764 ، ص ٨)

إن هناك تعقيبين يطرحان أنفسهما . أولا ، أن ناميبيا اقليم خاضع لادارة الامم المتحدة وليس هناك ما يدل على انه طلب من جنوب افريقيا حماية ناميبيا أو حماية سكانها من أي شخص . وبالتالي ، ما هو القانون أو ما هي الولاية التي تقوم بموجبها جنوب افريقيا بتعبئة قواتها لحماية ناميبيا ؟ ثانيا ، يتعين على المرء أن يسأل بأية ولاية أصبح النظام العنصري شرطي هذه المنطقة دون الاقليمية ؟

ولاحظ وفد غانا أيضا أن ممثل جنوب افريقيا أكد أن رئيس دولته بوتا قد زار ما سماه بالمنطقة . وهذا العمل يتعارض والقانون الدولي لسببين : أولا ، أن زيارة منطقة كواندو كوبانـدو تعد دخولا غير قانوني الى أراضي بلد ذي سيادة ؛ وثانيا ، وحتى الزيارة التي تمت لناميبيا كانت لاقليم تحتله جنوب افريقيا احتلالا غير شرعي وفقا لقرارات الامم المتحدة وقرارات هذا المجلس بالذات . وهنا أيضا يجب رفض تفسيرات جنوب افريقيا لانها تفسيرات أنانية تتعارض بشكل سافر مع القانون الدولي .

والسبب الاخير الذي تحجج به ممثل جنوب افريقيا لتبرير أعمال بلده كان أن جنوب افريقيا لن تسمح للقوات السوفياتية والكوبية بأن تهدد مصالح بلاده الامنية . وهذا أيضا مثال نموذجي لاساءة التفسير والتأويل . فجميع أعضاء المجلس يعرفون أن القوات الكوبية في انغولا لم تعبر قط حدود ناميبيا أو أي بلد مجاور آخر ، بل على العكس من ذلك ، أن قوات جنوب افريقيا هي التي توغلت في أراضي انغولا .

والاسباب التي ساقها أمام المجلس ممثل جنوب افريقيا لقيام قوات حكومته بالغزو الحالي للاراضي الانغولية والاستعدادات التي تقوم بها لغزو مناطق اخرى من ذلك البلد يجب أن ترفض رفضا قاطعا لانها تشكل أساس خرق مبادئ الميثاق ومقاصده .

لقد تكونت الآن لدى المجلس فكرة واضحة عما يحدث في أنغولا وفيما حولها ، ولكن ماذا سيفعل بشأن المسألة ؟ وللاجابة على هذا السؤال لابد أن يؤخذ في الحسبان أن غرضنا ليس الاستماع الى سرود مختلفة تصف الحالة الخطيرة في انغولا . إن الاجراء الذي يتخذه المجلس يجب أن يتقرر في ضوء أحكام الميثاق التي خرقت والاجراء أو سلسلة الاجراءات التي تعد بتحسين السلم والامن الدوليين .

ويعتقد وفد غانا اعتقادا راسخا بأن اعتداء مدروسا على انغولا قد شن بالفعل وأن سيادتها قد انتهكت ، وان شؤونها الداخلية قد أخل بها . وكل هذه الامور يحرمها الميثاق . لذلك نرى أن على المجلس أن يأمر جنوب افريقيا بسحب قواتها من الاراضي الانغولية فورا . ويجب على جنوب افريقيا أن تكف فورا عن استخدام اقليم ناميبيا كقاعدة للاغارة على انغولا . وفي الواقع عليها أن تنهى استنادا الى القرارات التي اتخذها المجلس في الماضي ، احتلالها غير الشرعي لهذا الاقليم على وجه السرعة .

ونؤمن بأن المجلس يجب ان يعطي جنوب افريقيا مهلة معقولة لتسحب قواتها من أنغولا . وعلى أية حال ، يجب أن ينجز الإنسحاب في مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ اتخاذ القرار بشأن الموضوع . وهذا الانسحاب يجب أن يجري تحت إشراف فريق مراقبين يعينه الامين العام بالنيابة عن مجلس الامن . وعلى الامين العام أن يرفع الى المجلس تقريرا عن الانسحاب في نهاية فترة الانسحاب المحددة .

هذه هي الاجراءات التي يوصي وفد غانا المجلس باتخاذها لا لمعالجة الحالة الخطيرة في أنغولا بصورة فعالة فحسب ، بل وللحفاظ على هيبة هذه الهيئة وسلطتها . واذا استهزأت جنوب افريقيا بهذه الاوامر ، فيتعين على المجلس أن ينعقد على وجه السرعة للنظر في العقوبات المنصوص عليها في الميثاق والتي تجبر جنوب افريقيا على الامتثال للنظام .

لقد أنشئت الامم المتحدة لانقاذ شعوب العالم من ويلات الحرب ، وأنشئ مجلس الامن بصفة خاصة ، وهو أعلى هيئة فيها ، ليكفل بالدرجة الاولى اتخاذ الاجراءات التي تكفل استتباب السلام . وما من شك في أن الحالة الراهنة في أنغولا وفيما حولها تتسم بكل خصائص حرب لا تبقي ولا تذر . لذلك فقد حان الوقت لينفذ المجلس مصداقيته بالتصرف بحزم وبصوت واحد لرفع لواء السلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل غانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل سان تومي وبرينسيبي . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد برانكو (سان تومي وبرينسيبي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على تسنمكم رئاسة مجلس الامن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر . وأنا واثق من أن خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية ستكللان أعمال المجلس في هذا الشهر بالنجاح .

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقديري لسلفكم على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون المجلس في الشهر الماضي .

يجتمع مجلس الامن مرة أخرى للنظر في العدوان على انغولا واحتلال جزء من اراضيها في المنطقة الجنوبية على يد نظام جنوب افريقيا العنصري . إن الحقائق معروفة . ولقد عرضت على المجلس المرة تلو الاخرى أثناء السنوات الاثنتي عشرة الماضية . وآخر مرة استرعي انتباهنا الى هذه الاعمال العدوانية كانت في الرسالة التي وجهها الى الامين العام رئيس جمهورية انغولا الشعبية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، وفي البيان الذي أدلى به أمام المجلس نائب وزير العلاقات الخارجية لذلك البلد . ولا حاجة هنا الى تكرار هذه الحقائق ، فحتى حكومة جنوب افريقيا قد أكدتها . كما أن الغرض الحقيقي من العدوان الاخير ذكر بوضوح ، وهو أن التدخل في انغولا يستهدف انقاذ عصابات الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا وتمكينها من مواصلة دورها كأدوات بيد جنوب افريقيا وعملاء يأتمرون بأوامرها لزعزعة استقرار بلد مستقل ذي سيادة .

وثمة عنصر آخر يجب بأن يؤخذ في الحسبان هو أن جنوب افريقيا تستخدم اراضي ناميبيا التي تحتلها بصورة لا شرعية كنقطة انطلاق لشن هجماتها على انغولا بعد أتخاذ مجلس الامن بفترة وجيزة قراره ٦٠١ (١٩٨٧) المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، الذي يطالب جنوب افريقيا بالانسحاب من ناميبيا وتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٨٧) الذي يتضمن خطة الامم المتحدة لاستقلال الاقليم .

ومن الواضح أن نظام جنوب افريقيا العنصري لا يرغب في ايجاد حل سلمي لمشاكل الجنوب الافريقي .

ولو كانت جنوب افريقيا ترغب حقا في حل مشاكل المنطقة حلا سلميا بدلا من التورط في حلقة اخرى من العدوان لدرست آخر مقترحات رئيس جمهورية انغولا ، صاحب الفخامة خوسيه ادواردو دوس سانتوس ، الرامية الى خلق جو يسوده التعايش السلمي والتفاهم اللازم لارساء دعائم سلام عادل ودائم في المنطقة .

وعندما قرر وفد بلادي المشاركة في هذه المناقشة ، بعد أن تكلم عدد كبير من الوفود أمام المجلس ، عرفنا أنه لم يبق جديد يمكن أن يضاف الى الموضوع المطروح علينا .

واذا كنا نستغل هذه الفرصة التي تطلف المجلس بمنحها لنا فلاننا نرى من اللازم مرة أخرى أن نضم صوتنا الى المجتمع الدولي في التعبير عن التضامن مع شعب انغولا وفي المطالبة بزيادة الدعم المعنوي والمادي لحكومته لتتصدى لاحتلال جنوب افريقيا وما تقوم به من أعمال زعزعة الاستقرار والتخريب الاقتصادي والإرهاب .

لكن تضامننا مع شعب انغولا تضامن تاريخي ودائم ومعروف . وقرارنا بالاشتراك في هذه المناقشة انبثق من ايماننا بالدور المطلوب من الامم المتحدة أن تلعبه في تسوية المنازعات بالطرق السلمية .

ونحن نعتقد أن مجلس الامن ، في اضطلاعه بمسؤولياته بموجب الميثاق لديه السلطة السياسية والجهاز اللازم لإرغام جنوب افريقيا على الامتثال لقرارات المجتمع الدولي .

كما نعتقد أن غالبية الدول في هذا المجلس لا تريد أن ينظر إليها على أنها شريكة في الجرائم التي يرتكبها نظام الفصل العنصري في حق الانسانية . ونحن ندرك أن بعض أعضاء هذا المجلس ، ومن بينهم بعض الاعضاء الدائمين ، لديهم مصالح خاصة في جنوب افريقيا .

ولن أكرر هنا الحجج السياسية والقانونية التي تقتضي من المجلس اتخاذ إجراءات حاسمة . فقد قام ممثل غانا وغيره ممن سبقوني بتوضيح هذه النقطة توضيحا بليغا . أود بالاحرى أن أثير سؤالا أخلاقيا : إلى متى نحن على استعداد لأن نرى نظام الفصل العنصري متماديا في رفضه الإذعان لحكم القانون والسلوك المتحضر فيما بين الدول ؟ إلى متى سنترك تقاعسنا يزود جنوب افريقيا بسبب إضافي يجعلها تشعر بالثقة الكافية لاستخدام سطوتها المنحرفة ضد الاعضاء الشرعيين لمجتمعنا الدولي ؟

إنني أعرف مدى الاهمية التي يتسم بها الاستناد إلى الاحكام الاخلاقية في السياسة الخارجية ، وما يترتب على ذلك من تعقيدات . وفي هذا السياق أود أن أقتبس من أمريكي بارز ذكر ما يلي عندما تناول مسألة الاخلاقيات والسياسة الخارجية :

"أخيرا ، فإن الإجابة على التساؤل حول كيفية حكمنا على الحجج الاخلاقية في السياسة الخارجية ، تقتضي منا الانتباه إلى أن الفكر الاخلاقي الذي يلتزم بعدا واحدا ينطوي على خطر الانزلاق السهل إلى تبرير كل ما يناسبنا . كما أن النداءات العالية الفصيحة التي تخاطب المثل العليا الوطنية أو البواعث الايديولوجية ..... يمكن أن تعمي المرء عن الحقائق ذات الصلة وعن البعدين الآخرين للبديل الاخلاقي . فليس هناك مجال للتفضيل في الاهمية بين الابعاد الثلاثة التي تشمل البواعث والوسائل والنتائج . ولا يمكن حل معضلة الموازنة بين المطالب الاخلاقية المتعارضة بتطبيق صيغة مبسطة ، وإنما يجب معالجة ذلك على ضوء الحقائق التي تميز كل حالة بعينها"

في هذه الحالة على وجه التخصيص فإن الحقائق معروفة . أما البواعث ، وهي الحفاظ على تفوق عرق واحد ، واستغلال الأغلبية ، وزعزعة استقرار بلدان أخرى ، فقد أدينت على الصعيد العالمي . والوسائل ، وهي القمع والعنف المؤسسي واستخدام القوة فلا يمكن أن يؤيدها أي عضو في المجتمع الدولي . أما النتائج وهي إزهاق الأرواح وحالة من الرعب الدائم ، والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين فهي معروفة للجميع .

ووفد بلادي بكل تواضع يقول إن هذه الحالة بالذات تتطلب من هذا المجلس اتخاذ إجراءات هادفة وحاسمة . وبهذا الرجاء نختتم بياننا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل سان تومي وبرينسيبي على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس هذا الشهر ، اسمحوا لي أن أقول لكم أن وفد بلادي الذي لا تخفى عليه صفاتكم العظيمة ، يشعر بغبطة كبيرة إذ يراكم توجهون أعمال هذه الهيئة . وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لزميلكم ممثل إيطاليا الدائم عن مدى سرورنا بما أبداه من امتياز ولياقة وكفاءة في إدارة أعمالنا في الشهر الماضي .

ها نحن نجتمع مرة أخرى للنظر في شكوى دولة مجاورة لجنوب افريقيا ، تعرضت للسلوك العدواني الذي ينتهجه ذلك البلد . ومرة أخرى نجد الحقائق المطروحة علينا مؤكدة ودامغة وتدلل على أن جنوب افريقيا تواصل في عناد سياسة ضغط وقوة وحشية لا مبرر لهما ضد بلدان المنطقة . ومرة أخرى نلاحظ تسارعا يبعث على القلق لدائرة العنف في تلك البقعة من العالم ، وذلك نتيجة لرفض جنوب افريقيا الحلول التفاوضية واحترام التزاماتها .

ومن واجب المجتمع الدولي أن يستنكر مسلك دولة تنتهج سياسة قوة وعدوان ضد جيرانها . فالتسوية السلمية للمنازعات والإحجام عن اللجوء إلى القوة يشكلان جوهر أسس ميثاق الأمم المتحدة .

لذا ، فإن فرنسا أدانت ولاتزال تدين بشدة انتهاكات أراضي البلدان المستقلة وذات السيادة ، التي تتحدى قواعد القانون الدولي . ولحظة أن علمت حكومة فرنسا بالحقائق التي تشغلنا اليوم ، أصدرت بيانا - لن أتعرض له بالتفصيل - أعربت فيه عن قلقها البالغ . واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تعاطف حكومتي مع جمهورية أنغولا الشعبية حكومة وشعبا .

إن تردي الوضع الراهن يبعث على القلق الشديد . فالمعلومات التي تفيد بحسان الرئيس بوتا وبعض كبار المسؤولين في حكومة بريتوريا قاموا بالتفتيش على قوات جنوب افريقيا المرابطة على أراضي أنغولا تقدم الدليل على تصعيد سياسة التدخل التي تمارسها جمهورية جنوب افريقيا خارج حدودها . وللمرة الأولى نجد أن بريتوريا تعترف بتورطها المباشر ، وانتهاكها لسيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية ، وتجاهلها لالتزاماتها بعد التدخل الذي قطعته على نفسها رسميا لدى التوصل إلى اتفاقات لوساكا في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ . إن هذه الأعمال العسكرية الفتاكة تشير سخطنا الشديد عندما نتذكر الصعوبات المتعددة التي يتعين أن تواجهها البلدان المجاورة لجنوب افريقيا .

ولسنا بحاجة إلى التذكير هنا بالقائمة المحزنة لضحايا تلك السياسة العدوانية التي كان على مجلس الأمن أن ينظر فيها في الآونة الأخيرة . فبعد بوتسوانا كانت هناك ليسوتو وأنغولا في ١٩٨٥ ، ثم زامبيا وزمبابوي ، وبوتسوانا مرة أخرى ، في عام ١٩٨٦ ، ثم زامبيا وموزامبيق وأنغولا هذا العام .

إلا أن المناقشة الحالية تكشف مرة أخرى عن أن هناك عوامل شتى ترتبط ارتباطا وثيقا بتدهور الوضع في الجنوب الافريقي ، من بينها استمرار الاضطرابات والقمع في جنوب افريقيا نتيجة للإبقاء على سياسة الفصل العنصري ، والتهديدات التي يتعرض لها استقرار دول المنطقة وأمنها ، ورفض جنوب افريقيا وضع حد لاحتلالها غير المشروع لناميبيا بالشروط المحددة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي هذا السياق فإن موقف بلادي واضح لا لبس فيه . إن فرنسا إذ تكرر إدانتها الشديدة لتدخل جنوب افريقيا خارج حدودها ، تطلب منها أن توقف كل أنشطتها العسكرية في أنغولا ، وأن تبدأ في سحب جميع قواتها بالكامل من ذلك البلد .

والحكومة الفرنسية على اقتناع راسخ بأن اي سياسة تقوم على استخدام القـــوة وانتهاك سيادة الدول المجاورة لن تؤدي إلا إلى تفاقم المأزق الحالي ، وأن احتـــرام كل دولة لأمن الدول الاخرى ، والتفاوض والحوار ، هي وحدها الوسائل الكفيلة بحـــل المشاكل التي تواجهها اليوم كل دول الجنوب الافريقي .

إن فرنسا التي شاركت بشكل فعال في اعتماد وتنفيذ تدابير ترمي إلى اجبار حكومة جنوب افريقيا على انهاء هذه السياسة تعتزم مواصلة السير على هذا الخط ، غير مدخرة وسعا لتعزيز البحث عن تسويات سلمية تفاوضية للنزاعات الموجودة في ذلك الجزء من العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل بوتسوانا ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد لفويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أهنئكم تهنئة صادقة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر . إن هذا المجلس تحت قيادتكم في أيد أمينة .

كما نهنئ سلفكم ممثل إيطاليا ، الذي اتخذ مجلس الامن تحت قيادته في الشهر الماضي القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، وهو قرار خطير ، رغم أنه جاء متأخرا ، ولّد إمكانية تطبيق خطة الامم المتحدة لناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . إننا مدينون له . ونأمل ألا تضيع ثماره كما تمثلت في القرار ٦٠١ (١٩٨٧) هباء .

في عام ١٩٧٤ ، قام السيد اغوستينو نيتو ، الذي أصبح بعد ذلك أول رئيس لجمهورية انغولا الشعبية ، بالقاء محاضرة في جامعة دار السلام أوضح فيها رؤيته لانغولا مستقلة . فقال ما يلي :

"إن ما نريده حياة مستقلة بوصفنا أمة ، حياة تكون فيها العلاقات الاقتصادية عادلة سواء فيما بين البلدان أو داخل البلد ، ويعاد فيها إحياء القيم الثقافية التي لا تزال صالحة في عصرنا هذا" .

إن كل ما أراده الرئيس نيتو لبلده الذي أنهكته الحرب هو الاستقلال الذي هو حق جميع الشعوب ، والعدالة الاقتصادية لشعبه ، وإحياء قيمه الثقافية التي دمرتها خمسة قرون تقريبا من الاستعمار البرتغالي . لقد كانت رؤيته واقعية ، رؤية بسيطة ومتواضعة شُكّلت من حيث المبدأ من كفاح تحرري طويل ومرير .

لم يكن الرئيس نيتو شاعرا بارزا فحسب ، ولكنه كان أيضا رجل مصير لديه احساس دقيق بالتاريخ . لم يخض حربه التحررية عن طريق التحكم عن بعد ، من جزيرة معزولة بعيدة عن اهتمامات وشواغل عالمنا المعاصر . لقد رأى قارته الحبيبة افريقيا تكسر قيود الاستعمار والامبريالية ، وتخرج إلى حيز الاستقلال في شكل أمم فخورة . ولهذا كانت رؤيته الواقعية لانغولا مستقلة وحرة فخورة صدى حقيقيا لرؤى اخوانه في القارة الذين حصلت بلدانهم على الاستقلال في وقت سابق .

لقد كان أول الأمور بالنسبة للسيد نيتو والحركة الشعبية لتحرير أنغولا بشأن تحقيق الاستقلال لانغولا "تضميد جراح الحرب وإعادة الحياة إلى الاقتصاد" . وكانت هناك جروح عديدة بحاجة إلى تضميد كما كان هناك اقتصاد مخرب بحاجة إلى إحياء . وحتى لا نجرؤ على النسيان ، فإن استقلال أنغولا ولد ميتا تقريبا نتيجة الغزو الوحشي الذي قامت به قوات جنوب افريقيا وتشكيلة من المرتزقة تدفع لهم وكالات الاستخبارات الغربية أجورهم لتلك المستعمرة البرتغالية السابقة في لحظة مولدها بوصفها حرة . ولم تعرف أنغولا السلم منذ ذلك الوقت . إن نهاية الكفاح التحرري ضد الاستعمار البرتغالي تبعه فورا كفاح أشد خطورة ، الكفاح من أجل بقاء جمهورية أنغولا الشعبية المستقلة .

وبعبارة أخرى ، فإن تلك القوات الإقليمية والقادمة من خارج الإقليم والقارة التي حاولت دون نجاح إحباط مولد أنغولا مستقلة لم تقبل الهزيمة عندما رفع علم الحرية في آخر الأمر في لواندا في يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ . وعقدت العزم على فرض حرب جديدة على الأمة الجديدة ، وقامت بهذا فعلا .

إن جنوب افريقيا وأصدقاءها لم يتركوا أنغولا في حالها طوال السنوات الاثنتي عشرة التي مضت منذ استقلالها . ولم يقبل النظام العنصري في بريتوريا استقلال أنغولا ، وكذلك القوى القادمة من خارج القارة ، وهي القوى التي تآمرت مع النظام العنصري لتدمير أنغولا عند مولدها .

إن السؤال الذي نطرحه بسيط : ما الذي فعله شعب أنغولا ليستحق هذا كله ؟ إن دستور جمهورية أنغولا الشعبية :

"يسلم بالملكية الخاصة ويحميها ويكفلها ، بما في ذلك ممتلكات الأجانب ، ما دامت في صالح اقتصاد البلد وصالح الشعب الانغولي" .

ما الخطأ في هذا ؟ لقد ذكر رئيس شركة "غولف أويل اكسبلوريشن آند برودكشن" أمام اللجنة الفرعية المعنية بافريقيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الامريكي يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ما يلي :

"إن هناك احتراما وثقة أساسيين متبادلين أعتقد أنهما يمثلان مفتاح التفاهم في العلاقات المثمرة مع أنغولا ، وهي مثمرة لأنغولا كما أنها مثمرة لنا . إن شركة "غولف" لا تعيقها التطلعات الاشتراكية لحكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" . واستطرد قائلا : "في الواقع ، أن شركة "غولف" لم تواجه على الإطلاق أية مشاكل أيديولوجية أو تمييزية ذات أهمية" .

هل هناك شيء خطأ في هذا ؟

إن رئيس أنغولا الراحل ، الأب المؤسس لتلك الدولة المعذبة ، الواقعي العقلاني ، لم يخفف من كلماته وهو يؤكد مجددا الطابع غير المنحاز الحقيقي لبلاده . لقد ذكر مرارا وتكرارا أن أنغولا "لن تكون عبدا لأي بلد أجنبي ، سواء كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو أي دولة أخرى" .

هل هناك شيء خطأ في هذا ؟ وما هو الشيوعي في هذا كله ؟ مع هذا يقال لنا اليوم أنه بسبب وجود قوات كوبية ومستشارين سوفيات في أنغولا ، أصبحت أنغولا بلدا شيوعيا ، وبالتالي تعرض استقلال أنغولا للخطر ، وحرم شعبها من حق تقرير المصير ، إلى آخر هذا الهراء . إن كون هذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة يرددها النظام العنصري في بريتوريا والمدافعون عنه في الغرب الذين بذلوا خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية كل ما في وسعهم لضمان أن القوات الكوبية لن تغادر أنغولا ، أمر قذر بما فيه الكفاية .

لماذا لا يزال أعداء أنغولا يتجاهلون وينكرون الحقائق التاريخية الساطعة ؟ إن عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ لم يمض عليهما وقت طويل . فهل هم بحاجة إلى التذكير بأن

القوات الكوبية لم تستيقظ صباح يوم من أيام ١٩٧٥ في هافانا أو في إي مكان آخر ، ثم قررت أن تذهب إلى انغولا ؟ لماذا لا يمكنهم أن يكونوا صادقين بحيث يقبلون الحقيقة التي لا يمكن انكارها بأن حامي الديمقراطية الغربية ، وحضارتها وأخلاقياتها ، النظام في بريتوريا ، هو المسؤول عن دعوة القوات الكوبية إلى انغولا واستمرار وجودها هناك ؟ هل يمكن لأحد أن ينكر هذه الحقيقة ؟

إنني آسف ، سيدي الرئيس ، إنني غير معتاد على التنابذ بالالقاب ، لكن بعض الحقائق بحاجة إلى الانعاش إذا كان لها أن توصل الرسالة إلى الاذهان وسأحاول احياءها .

ان الصحافي الامريكي ، السيد جوناشان كويتني ، من جريدة "وول ستريت جورنال" في كتابه "الاعداء الدائمون : صنع عالم غير ودي" ، الذي يصف فيه كيف يمكننا ان نصنع الاعداء اذا حاولنا ذلك بجدية ، ومحاولة بعض البلدان بالفعل ان تفعل ذلك ، قال ما يلي :

"ان وجود عدد كبير من الكوبيين في انغولا نتيجة مباشرة لسياسة الولايات المتحدة ، التي ضخّمت مناوشة من الدرجة الثالثة الى حرب كبرى لم تفكر الولايات المتحدة قط في ان تخوضها ، والحقيقة ان الولايات المتحدة كانت ستتسم بالجنون لو فكرت في خوض هذه الحرب" .

ولكن سواء كان هذا جنونا أم لا فان الحرب لا تزال مستمرة في انغولا . لماذا لم تترك جنوب افريقيا واصدقاؤها انغولا وشأنها عندما فشلوا في حرمان شعب انغولا من الحصول على الاستقلال ومن ممارسة حقه في تقرير المصير في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ؟ اذا كانوا قد سمحوا لشعب انغولا بأن يبدأ استقلاله الذي كسبه حديثا في سلم وحرية لاتهمت القوات الكوبية بشكل له ما يبرره بانها أطالت البقاء في انغولا اذا بقيت هناك مدة طويلة بعد أن تكون قوات جنوب افريقيا غير المرغوب فيها وغير المحبوبة ، والتي لم توجه لها دعوة قد غادرت المكان . ولكن لم تكن هذه هي الحالة ، لان جنوب افريقيا كانت لاتزال عازمة على تدمير الجمهورية الوليدة بعد أن فشلت في منع مولدها . واذا لم يكن من الممكن تدمير هذه الجمهورية عند مولدها ، فيجب أن تولد هذه الامة من جديد ويعاد تشكيلها بالاكراه في صورة بريتوريا المتمثلة اليوم في الركن الجنوبي الشرقي من انغولا تحت قيادة عصابات يونيتا . واذا لم يكن من الممكن أن تولد هذه الامة من جديد أو أن يعاد تشكيلها في صورة بريتوريا عن طريق خيانة سافيمبي ، فكان من المفروض أن تنشأ الجمهورية الجديدة على أساس نظام غذائي مميت لا نهاية له من زعزعة الاستقرار والاغتصاب السياسي والقتل عن طريق الخنق الاقتصادي . لقد كان هذا هو النمط المأساوي والحزين للحياة في انغولا منذ ١٩٧٥ . واذا كانت تلك الدولة المعذبة من دول خط المواجهة قد بقيت رغم ذلك كله ، فذلك ليس معجزة ؛ ولكن

هذا البقاء كان نتيجة للروح التي لا تقهر للشعب الشجاع الذي سيرفض دائما أن يحرم من حقه في تقرير المصير .

يقال ان أنغولا ، بدعوتها القوات الكوبية لمساعدتها في لحظة الخطر ، قد دعت التدخل الشيوعي والتاثير الشيوعي في الجنوب الافريقي . وفي ذروة محادثات لانكستر هاوس في ١٩٧٩ المعروفة جيدا الآن ، ان أحد الاعضاء المحافظين جدا في مجلس العموم في المملكة المتحدة ، وهو عضو نفضل ألا نذكر اسمه ، لاحظ بغضب وبقوة ان الاتفاق الذي وقّعته الجبهة الوطنية مع الاطراف الداخلية ومع الحكومة البريطانية كان الوصفة الاكيدة لتحويل روديسيا الجنوبية الى بلد شيوعي متطرف عندما يصبح جمهورية زمبابوي المستقلة . وحسب تعريفه المحدد ايديولوجيا لحق تقرير المصير ما كان يمكن لجنوب روديسيا أن تصل الى الاستقلال الحقيقي والحرية والديمقراطية إلا تحت قيادة موزوريوا ، أو حتى سميث نفسه لانهما كانا يميلان الى الغرب . وحتى في هذا البلد العظيم فان مدرسة "التورط" الفكرية كانت تزدهر في ذلك الوقت ولاتزال تزدهر . ومن المنتمين الى هذه المدرسة كان أشخاص من المحتمل أن يكونوا قد ارتابوا في أن اللورد الطيب كارنفتون الذي تولى ببراعة رئاسة محادثات لانكستر هاوس حتى وصلت الى ذروتها المنتصرة ، له ميول شيوعية . لماذا لم يسع اللورد كارنفتون الى انهاء المؤتمر والى ارسال موزوريوا الى سالزبوري لكي يستمر في حكم زمبابوي/روديسيا تحت وصاية بريتوريا ، التي عيّنت نفسها أب العائلة لنظام الجنوب الافريقي ؟

نحن اذن كما ترون نعرف كل شيء . ففي العالم الغربي والمسيحي والديمقراطي والمتحضر لا يمكن أن يمارس حق تقرير المصير إلا الشعوب المستعمرة التي تحصل على الاستقلال فتعلن فورا أنها تناصر الغرب وتتصرف وفقا لذلك الى الابد . وإلا تصبح زعزعة استقرار هذه الشعوب وقتل الابرياء فيها وتدمير اقتصاداتها وحرمانها بالكامل من الحياة السلمية والاستقرار أمرا له ما يبرره .

في الشهر القادم باذن الله ستوقع الدولة العظمى الغربية معاهدة هامة جدا مع الدولة العظمى في الشرق . ويقال لنا ان هذا صحيح تماما . ونحن نوافق على ذلك

تماما لاننا نعتقد دون خجل وبمنتهى التعاطف بمبدأ التعايش السلمي . والتعايش السلمي لا يمكن أن يزدهر إلا عندما تتمكن الامم في هذا العالم ، كبيرها وصغيرها ، سواء تنتمي الى العالم الاول أو الى العالم الثالث ، من أن توطد العلاقات الودية التي ينبغي بالضرورة أن تتجاوز الخلافات الايديولوجية . والواقع أننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الحق في اختيار الاصدقاء وتحديد هوية الاعداء حق غير قابل للتصرف ، مقصور على الامم والشعوب الحرة في كل مكان . ويتصل بهذا الحق ، الحق في توقيع الاتفاقات بين الامم الحرة أو فيما بينها . ومن هذه الامور المتصلة بتقرير المصير فإننا ننبذ الاسترشاد الاعمى بالتحيزات الايديولوجية الصرفة . وبالتالي فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن توقيع معاهدة القوات النووية متوسطة المدى أو تحسين العلاقات بين واشنطون وموسكو لا يمكن أن يصيب واشنطون بفيروس الشيوعية أو أن يصيب موسكو بفيروس الرأسمالية .

وفيما يتعلق بنا فانغولا لا تختلف عن هذا ولم تتحول ، ولن تتحول إلى دولة شيوعية لمجرد وجود بعض القوات الكوبية في هذا البلد بناء على اتفاق بين أنغولا وكوبا . إن أنغولا بلد افريقي حرم بوحشية من حقه في أن يغذي في سلم وطنيته الافريقية التي تجد جذورها في ثقافة شعب هذا البلد . وعلى أي حال ، فإن أنغولا كانت منشغلة بالنضال من أجل البقاء ، تناضل ضد قوات لا تقهر ، لدرجة أنه حتى لو أرادت أن تستقي أية دروس شيوعية من القوات الكوبية لما وجدت الوقت اللازم للقيام بذلك .

ولكن ماذا لو اختارت أنغولا ، في ممارستها لحقها السيادي في أن تقرر مصيرها ، الماركسية أو اللينية أو الاشتراكية أو الشيوعية ، باعتبارها المبادئ الهادية لها ؟ ماذا لو حدث هذا ؟ ألا يحق لها هذا ؟ ألا يعترف الينبوع الغربي للعدالة والانصاف والديمقراطية بالحق غير القابل للتصرف للشعوب في أن تختار بحرية طريقتها في الحياة ، مادامت هذه الطريقة لا تتدخل في طرق حياة الآخرين ؟

إنني أقول هذا لكي أوكد ما هو معروف للجميع . فما من شخص في هذا المجلس ينكر حقيقة أن شعب أنغولا لا يستحق هذه الغزوات القاتلة لبلاده من جانب جنوب افريقيا

التي يساعدها بلد أو بلاد تنتحل لنفسها دون غيرها أبُوة الاخلاق وآداب السلوك والديمقراطية . ليس هناك مثقال ذرة من الديمقراطية أو آداب السلوك أو الاخلاقيات في أعمال القتل الوحشي للابرياء من المزارعين الانغوليين في بدلاهم باسم النضال من أجل منع الانتشار غير القائم للنفوذ الشيوعي في الجنوب الافريقي .

لقد جاءت أنغولا إلى مجلس الامن ليس طلبا للرحمة ، ولكن لكي تبلغ المجلس بالظلم المؤلم الذي ارتكب ضد شعبها المحب للسلم . إن الحالة في أنغولا خطيرة للغاية . لقد استمع المجلس إلى خطاب من ممثل جنوب افريقيا العنصرية . وقد غادر المجلس وليس لديه أي شك في نوايا بلاده لشن الحرب . لقد أوضح بجلاء أن حرب العدوان التي تشنها بلاده على أنغولا لن تنتهي حتى تصرخ أنغولا مستغيثة ، وتعتذر الحركة الشعبية لتحرير أنغولا لجنوب افريقيا عن تصرفها طوال ١٣ سنة بشأن اتفاق "الغور" أو تعتنق فكر سافيمبي .

ومع ذلك يواصل ممثل جنوب افريقيا الجدال بأن بلاده ليست في حالة حرب "مع أي طرف في الإقليم" حتى في دفاعه عن الزيارة التي قام بها بوتا رئيس الدولة لمنطقة الصراع أخيرا" - ومنطقة الصراع هنا هي جنوب أنغولا . إننا نتساءل لماذا قام بتلك الزيارة ؟ ولماذا قام السيد بوتا بزيارة قواته في جنوب أنغولا إذا كانت جنوب افريقيا ليست في حالة حرب مع أنغولا ؟ فهل وجهت حكومة أنغولا الدعوة إلى السيد بوتا لزيارة أنغولا ؟ ولكن ربما يجدر بنا على الاقل أن نشكر السفير مانلي على إحاطة المجلس علما بقيام "عدد من كبار الممثلين لحكومات بعض البلدان الممثلة حول هذه الطاولة بزيارة المنطقة أيضا" . (S/PV.2764 ، ص ٨)

سيكون من المشوق أن نعرف ما إذا كان أي ممثلين لتلك الحكومات التي بعثت بكبار الممثلين إلى جنوب أنغولا موجودين هنا . هذا ما تفوّه به السفير مانلي . ونتساءل هنا ، من أي جهة من الحدود قاموا بزيارة منطقة الصراع ؟ هل نحن هنا بصدد بحث مؤامرة كبرى تحاك ضد جمهورية أنغولا الشعبية ؟ نأمل قبل انتهاء هذه الجلسة لمجلس الامن ، إن كان أي مشتبه بهم موجودين حول هذه الطاولة أن يكشفوا عن أنفسهم حتى يتسنى لنا أن نعرف من هم أصدقاء أنغولا وجنوب افريقيا ومن هم أعداؤهما .

لقد ذكرنا مرات عديدة من قبل : إن من الخطورة المطلقة على الغرب أن يمارس "الارتباط البنّاء" الذي يعطي جنوب افريقيا انطباعا بأن من الصواب لدولة الفصل العنصري أن تفعل في هذه المنطقة كل ما تراه في مصلحة العالم الغربي حتى إن كان هذا يعني ارتكاب أعمال القتل الوحشية في البلدان المجاورة . إننا نتساءل هنا ما الذي ستفعله الدول الغربية ؟ فقد أعلنت جنوب افريقيا أنها في حالة حرب مع أنغولا وذلك لتعضيد عصابات الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) . وقوات بريتوريا لم تعد تتواجد في جنوب أنغولا بغرض المطاردة الساخنة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . كلا ، إنها هناك بجانب يونيتا لمقاتلة أنغولا - ليس حتى لمقاتلة الكوبيين لأن الكوبيين ليسوا مشتركين في تلك الحرب . أما الحرب ضد أنغولا فهي من أجل إرغام أنغولا على أن تستصرخ الرحمة لاستبدال حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا بنظام على شاكلة نظام بريتوريا .

إن مجلس الامن توجد لديه مهمة للقيام بها . ثمة دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة - احد البلدان الصغيرة في العالم الثالث ، وهو بلد يرغب في أن يشكل مستقبله بنفسه - تتعرض للخطر . هل سيسمح هذا المجلس لجنوب افريقيا بأن تفلت من العقاب على جريمتها ؟ ذلك هو السؤال . ما مدى صبر المجلس على أعمال العدوان الوحشية هذه التي ترتكبها باستمرار جنوب افريقيا ضد أنغولا وغيرها من دول خط المواجهة ؟ ألا نشجع بذلك الفوضى في هذا العالم بتحملنا لأعمال العدوان هذه ؟

يتعين علينا أن نكون صادقين جدا مع أعضاء المجلس ، وبوصفي ممثلا لإحدى دول خط المواجهة اسمحوا لي أن أقول بشكل قاطع أمام هذا المجلس إن أنغولا لن تفنيها جنوب افريقيا . إن بلدي ليس دولة عظمى ، ولا أقول إن بلادي سوف تدافع عن أنغولا . ولكن إذا كان الغرب يعاني من الأرق بسبب وجود ٣٥ ٠٠٠ فرد من القوات الكوبية في أنغولا فإنه لم ير شيئا بعد . فإذا سمح مجلس الامن لجنوب افريقيا بتهديد وجود أنغولا ، فإن الاجتماع المقبل للمجلس من أجل مناقشة أي شكوى مقدمة من أنغولا سيكون لعبة مختلفة . سيتناول المجلس قريبا مسألة وجود عدد أكبر بكثير من القوات الأجنبية التابعة لكوبا وغيرها ، مئات الآلاف في أنغولا ، لأن أنغولا لن تسمح بفناء شعبها .

ويتعين على مجلس الامن من أجل قضية السلم في الجنوب الافريقي أن يقول لجنوب افريقيا "طفح الكيل" . ويتعين على المجلس أن يطالب بصوت قوي جنوب افريقيا بالانسحاب فورا من أنغولا ودون شروط مسبقة . إن قوات جنوب افريقيا ليست موجودة في أنغولا بناء على دعوة من الحكومة الشرعية في ذلك البلد . ولابد من توضيح ذلك لجنوب افريقيا .

إن عدم قيام مجلس الامن بعمل حاسم سيجعل هذه الهيئة الموقرة التابعة للامم المتحدة غير جديرة على الإطلاق باسمها ومكانتها ودورها في ميثاق منظمتنا .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو ممثل كولومبيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بينالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . إن خبرتكم الواسعة وخصالكم الدبلوماسية المعروفة ستضمن نجاح عمل المجلس تحت قيادتكم . واسمحوا لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقدير وفد بلادي للسفير بوتشي ، ممثل إيطاليا ، على الطريقة الماهرة والمقتدرة التي أدار بها مداولات المجلس في شهر تشرين الاول/أكتوبر .

وبصورة مماثلة ، أود أن أشكركم ، وأشكر عن طريقكم أعضاء مجلس الامن الآخرين ، على إعطاء هذه الفرصة لي للاشتراك في المناقشة الحالية .

عندما لا تتقيد دولة عضو في الامم المتحدة بأحكام المنظمة وتخرق قواعد القانون الدولي وتنتهج بصورة منتظمة سياسة تتمثل في القوة وشن العدوان على الدول المجاورة وزعزعة استقرارها ، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية شجبها وعقابها ، وهي مسؤولية لا يمكن التنصل منها . وهذه هي قضية جنوب افريقيا التي تقدمت جمهورية انغولا الشعبية بشكوى ضدها أمام المجلس . إن الرسالة التي بعثها الرئيس دوس سانتوس إلى الامين العام بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر والعرض الذي قدمه نائب وزير خارجية انغولا للحالة يبينان بصورة لا تدع مجالا للشك أن جنوب افريقيا قد كثّفت ، بصورة تبعث على الانزعاج ، من عدوانها على انغولا ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف الايدي في وجه تلك الاعمال .

ومن الواضح أن ما يسعى إليه نظام بريتوريا هو الدفاع عن سياسته البغيضة المتمثلة في الفصل العنصري . هذا هو في الحقيقة الغرض من هجماته المتكررة على دول خط المواجهة واستمراره في احتلاله غير الشرعي لناميبيا .

وطالما بقي الفصل العنصري فانه سيكون من العسير للغاية اعادة السلم والامن الى الجنوب الافريقي . ذلك أن مخالبه الوحشية تمتد في جميع أنحاء المنطقة وتعد سببا غير مباشر للجزء الاكبر من المصائب التي تتعرض لها المنطقة . ولذلك فانه من الحتمي ان يختفي الفصل العنصري من على وجه الارض . ان الحجج المؤيدة لانعقاد هذا الاجتماع لا حصر لها . فالهجمات الجديدة ضد أنغولا وانتهاك سيادتها وسلامتها الاقليمية كل ذلك صار أكثر مدعاة للقلق وأشد خطرا وذلك نتيجة للعواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للمنطقة بأكملها وبالنسبة لاستقلال ناميبيا وهو اقليم تحتله جنوب افريقيا بصفة غير شرعية وتستغله لشن الهجمات ضد أنغولا وسائر البلدان المجاورة المستقلة .

إن الزيارة غير الشرعية التي قام بها مؤخرا ، دون تفويض مسبق ، رئيس جمهورية جنوب افريقيا لاراضي أنغولا وبرفقته سبعة أعضاء من حكومته قد أدت الى استياء واسع النطاق في جميع الاوساط ، وذلك لانها تعد انتهاكا صارخا للسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية لأنغولا . وبدلا من أن تقل أعمال جنوب افريقيا العدوانية ، فانها تزداد عددا وتنوعا . وقد وصل الموقف الى حد لا يحتمل مزيدا من الانتظار . فقد دق ناقوس العمل الحاسم .

إن المشكلات التي سببتها جنوب افريقيا قد استرعت انتباه هذا المجلس مرات عديدة وبمعدل كبير اكثر من أي موقف آخر في العالم . وفيما يتعلق بانغولا فقد أُتخذ زهاء عشرة قرارات ، ومع ذلك فان النزاعات تزداد تفاقما باستمرار . لقد نفد صبر المجتمع الدولي ولابد ان يكون صبر مجلس الامن أيضا قد نفد . ويتعين على المجلس أن يستنفد بقية الوسائل السلمية المتاحة له لاجبار جنوب افريقيا على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومقرراتها . إن العالم لا يمكن ان يظل ساكنا أمام اعتداءات نظام بريتوريا الصارخة ضد أنغولا . إن هذه السلبية لابد أن تتحول الى عمل حاسم . وهذا العمل لابد أن يبدأ هنا في مجلس الامن الذي تتجسد فيه الارادة السياسية لجميع الاعضاء ، وذلك لوضع حد لهذه الصفاقة التي تتسم بها جنوب افريقيا حتى لا يسمح لها بأن تستمر في التدمير من جميع النواحي في منطقة القارة الافريقية بأكملها .

إن أنغولا اثناء تاريخها القصير كدولة مستقلة ، لم تستطع أن تكرس مواردهـــا على اختلافها لتنميتها ولم تستطع ان تكرسها للعمل على رفاهية شعبها . فقد اضطـــرت الى تكريس طاقاتها للدفاع عن أرضها . إن لشعب أنغولا حقا ثابتا في الامن والتنميـــة دون تدخل خارجي وذلك في دولة يحترم الجميع سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليميـــة . ومن ثم فانه يتعين على كل بلدان العالم أن تسهم في تحويل هذا الحق الى حقيقة .

إن كولومبيا ، وفاء منها لقضية السلم والتزامها غير المحدود بمبـــادئ القانون الدولي ، المكرسة في ميثاق الامم المتحدة ، ترى ما يراه الكثيرون من أعضاء هذه المنظمة الذين يعارضون أعمال العدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد جمهوريـــة أنغولا الشعبية ويدينونها كما يعارضون أي اعتداء خارجي أو اي انتهاك لسيادة أي بلـد آخر وسلامته الاقليمية من قبل بلد آخر .

وان كولومبيا واثقة من ان هذا المجلس سيكون على مستوى مسؤولياته فيمـــا يتعلق بالمسألة التي نناقشها اليوم وسيتخذ وسيطبق قرارا حاسما يحرك بصفة نهائيـــة عملية استعادة السلم والامن في الجنوب الافريقي ويقضي ، بالتالي ، على هذا الخطـــر الجديد الذي يهدد العالم كله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كولومبيا علـــى العبارات الرقيقة التي وجهها الي .

والآن أدعو السيد شيو - بن غوريراب أمين الشؤون الخارجية للمنظمة الشعبيـــة لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الذي وجه اليه المجلس الدعوة بمقتضى المـــادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وأدعوه الى شغل المقعد المخصص على طاولـــة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غوريراب (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بـــدء ، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهاني اليكم بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الامن عن شهر تشريـــن الثاني/نوفمبر ، وأن اتمنى لكم مدة رئاسة ناجحة .

وبالمثل ، أود مرة أخرى أن أتقدم بالتهنئة الى سلفكم الموقر السفير بوتشي ممثل ايطاليا الذي اجتمع المجلس في الشهر الماضي تحت رئاسته المثمرة من أجل النظر في مسألة ناميبيا الملحة ، واتخذ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، الذي يدعو الى وقف اطلاق النار بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ونظام بوتا ، كخطوة أولى من أجل تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا التي أقرت بمقتضى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي التذكير بالنتيجة الناجحة لهذه المناقشة أود أن أعرب عن ارتياح سوابو بشأن الخطوات التي نرحب بها التي اتخذها الامين العام من أجل إعمال القرار ٦٠١ (١٩٨٧) . لقد تلقى الامين العام بالفعل بلاغا مكتوبا من رئيس سوابو أكدنا فيه على نحو واضح وقاطع موقفنا المعروف بالتوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار والتقيد به .

إن افريقيا والبشرية المحبة للسلم في كل مكان تتوقعان من مجلس الامن اجراء سريعا جماعيا وحاسما تاييدا لحكومة وشعب البلد الصديق هو أنغولا في مواجهة اعتداء بريتوريا الاخير العسكري الواسع النطاق الذي ليس له ما يبرره . دعونا نامل أن تتسم المناقشة الحالية بتعهد جماعي رسمي من جانب جميع الدول الحاضرة هنا لاعطاء الفاعلية لاحكام ميثاق الامم المتحدة ذات الصلة .

لقد استمع المجلس الى البيان الوقائعي المؤثر الذي ادلى به الرفيق فينانسيو دي مورا نائب وزير العلاقات الخارجية لجمهورية أنغولا الشعبية . أثناء السنوات الاثنتي عشرة الماضية من استقلالها الصعب المعتدى عليه ، اضطرت أنغولا بسبب السياسات الهدامة لبريتوريا الى تقديم الشكاوى في مناسبات عديدة الى مجلس الامن . وقد اتخذ مجلس الامن حتى الآن ما لا يقل عن ١١ قرارا بشأن أنغولا ، أي ما يقرب من قرار واحد عن كل سنة من سنوات استقلال أنغولا ، استلزمتها كلها اعتداءات جنوب افريقيا عليها .

وغني عن القول أن هذه ليست السلسلة الاولى من الاجتماعات ، ولن تكون الاخيرة بالتأكيد ، بشأن أي من المناطق المستهدفة للمغامرات العدوانية الشيطانية في الجنوب الافريقي . وحتى لا ننسى ، فإنني أذكّر المجلس بأن بريتوريا تعتبر القارة الافريقية برمتها منطقة لما تسميه المصالح الامنية المشروعة . واليوم ، مرة أخرى ، الهدف هو أنغولا ، ولكن هناك أيضا خط مواجهة ودول مجاورة أخرى قد تعرضت للهجمات العسكرية في العديد من المناسبات واعتدى النظام عليها ، أو ضربها بطريقة أو بأخرى . وما دام الفصل العنصري قائما ستقدم دائما شكاوى مماثلة أكثر لأنه سيُقتل عدد أكبر من الابرياء والعُزّل وستتعرض بلدان أكثر مسالمة للغزو والاحتلال من جانب العدو المشترك ، ألا وهو نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا .

علينا ألاّ ننسى أن العنصريين البوير قد جندوا ودربوا ونقلوا ووزعوا عصابات المرتزقة للإطاحة بحكومة سيشيل البعيدة عن منطقة الجنوب الافريقي ، وكان هذا منذ أمد غير بعيد . وإن النوايا المعلنة أو الخفية للبوير العنصريين نوايا سيئة . فهم يتصرفون دوما بسوء نية ، وهم يعيشون بقوة السيف ولا يعرفون إلاّ سبيلا واحدا في العلاقات الإنسانية ، ألا وهو السيطرة . ونحن جميعا نعلم مصير الذين لا يعيشون إلاّ بالسيف . وهذا هو حكم التاريخ .

وبالنسبة للعنصريين فإن الكتابة موجودة على الحائط . فإن جنودهم وضباطهم ، الذين يفرض عليهم أن يقاتلوا حروب الفصل العنصري بعيدا عن بلدهم ، يفهمون ماذا يعني هذا . ولكن بالطبع في بوتا ومثله آخرون نجد رجالا مسنين مرضى قد ضعفوا بسبب عنصريتهم واعتقادهم المشوّه بالمناعة العسكرية . ما يحقق النصر النهائي ليس القدرة العسكرية ولكن الجماهير . وذلك لا يعرفه البوير ولكن نعرفه نحن . وهم لحم ودم مثل بقيتنا . وهم يتعلمون ببطء ولكن بالتأكيد بالطريق الصعب أن رصاصاتنا تقتلهم كما يقتلنا رصاصهم . وعندما نراهم ينقلون إلى أرض الفصل العنصري جثث أبنائهم الذين قتلوا بالمئات في ناميبيا وأنغولا ، نعرف أنهم يدفعون ثمنا غاليا في الارواح والموارد ، وعلى الصعيد السياسي داخل بلادهم . وإننا نعرف أنهم لا يمكنهم

الاستمرار في دفع ذلك الثمن الباهظ إلى ما لا نهاية . وإن هدفنا هو زيادة الزخم باستمرار حتى يقبل العدو مطلبينا بتقرير المصير والتحرير . يقتل العنصريون أبناء ناميبيا وأنغولا على حد سواء باسم الهيمنة العرقية .

ومن الحقائق أن طغمة الافريكانر مصممة على تعزيز الفصل العنصري . ولكن ماذا عن الناخبين البيض ، الذين أتيحت لهم الفرصة الذهبية خلال الانتخابات المقصورة على البيض في أيار/مايو الماضي لرفض الفصل العنصري ، ولكنهم بدلا من ذلك اختاروا أن ينتخبوا بوتا مرة أخرى وأن يعيدوه إلى السلطة وأضافوا متطرفين يمينيين آخرين إلى ما يسمى بالبرلمان ؟ بالنسبة لنا ، هم يشاطرون كذلك في اللوم وينبغي أن يجدوا هم أنفسهم الإجابة عن ذلك . إنهم العنصريون الذين يخشون الديمقراطية والتغيير . وإننا نرفض أن نجعلهم أساتذتنا ، ولكن كما يولع رفيق عزيز مسن بالقول إن المغفرة صفة بشرية ، ولكن النسيان غير ممكن .

لقد كان بالفعل الشعب الانغولي الذي قدم ، بقيادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، عن طريق هزيمته للغزاة العنصريين والمعاونين المنشقين والخونة التابعين لهم وعن طريق طردهم من أنغولا خلال سنوات الحرب الفاصلة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٦ ، إسهاما كبيرا صوب هدم أسطورة المناعة العسكرية لنظام الفصل العنصري . وقد سعت بريتوريا دون جدوى لأن تدعم وجودها في أنغولا بوصفها دولة استعمارية ، بعد الهزيمة الكبيرة التي لحقت بالاستعمار البرتغالي الوحشي ، الذي كان قد عامل بوحشية جيراننا على مدى ٥٠٠ سنة .

وتؤيد (سوابو) بكل قوة طلب الحكومة الانغولية بعقد جلسات طارئة لمجلس الامن فيما يتعلق بعدوان جنوب افريقيا على جمهورية أنغولا الشعبية .

إن العنصريين في بريتوريا والمدافعين الغربيين عنهم ينبغي أن يتحرروا من خطأ المفهوم الهزلي المتكرر الذي مفاده أن القوات المسلحة لبريتوريا تغزو أنغولا وتشن العدوان عليها لمطاردة مناضلي (سوابو) . وهذا هراء مطلق . لقد غزا جيش جنوب افريقيا بلدنا في ١٩١٥ ، منذ ٧٢ سنة ، أثناء الحرب العالمية الاولى . ولم يوجه

الشعب الناميبي الدعوة له ، وقد طالبنا دوما بالانسحاب الكامل من بلدنا . وقد نما جيش الاحتلال الآن من عدة كتائب في البداية في ١٩١٥ إلى ٠٠٠ ١٠٠ من الجنود الموزعين في جميع أنحاء البلد . وقامت القوات العنصرية المسلحة وحلفاؤها بغزو أنغولا في ١٩٧٥ ، باستخدام ناميبيا كنقطة انطلاق ، ولم يكن ذلك بسبب (سوابو) ، ولكن لمنع ذلك البلد من أن يحقق استقلاله الذي حصل عليه بشق النفس . وقد تم غزو أنغولا وزعزعة استقرارها لأنها رفضت الفصل العنصري ، واختارت الاشتراكية وهي مؤيدة قوية لكفاح الشعبين الباسلين في جنوب افريقيا وناميبيا ، بقيادة حركتي التحرير الوطني .

وبطبيعة الحال ، فإن دول خط المواجهة ، لأسباب تتصل بالتاريخ والجغرافيا والجغرافيا السياسية لمنطقتنا ، تلعب دورا رئيسيا ودائما ، بصورة جماعية أو انفرادية ، في نضال ناميبيا من أجل التحرير الكامل والاستقلال الوطني . وإننا نقدر هذا النوع من التضامن والتشجيع ، ونحن واثقون من أننا سوف نواصل تلقي المزيد من هذا الدعم في الأوقات العصيبة التي تنتظرنا .

وفي هذا السياق ، ينبغي أن أخص بالإشادة الشعب الأنغولي ، وحزب العمال للحركة الشعبية لتحرير أنغولا وحكومته ، وأن أؤكد من جديد على احترام الشعب وإعجابه به في الكفاح المشترك ضد قوات الامبريالية والاستعمار والفصل العنصري والرجعية والعصابات المسلحة والعملاء .

وبالاضافة الى كراهية العدو للحكومة الانغولية لإجهاضها بنجاح محاولاته الشريرة لإعادة استعمار البلاد ولاتباعها سياسات تقدمية في الداخل والخارج ، تتعرض انغولا للهجمات ولزعزعة استقرارها ولغزوها واحتلالها وقتل مواطنيها الابرياء العزل بسبب موقفها القائم على المبدأ في مساندة الشعب الناميبي وسوابو في الكفاح المشترك حتى تصبح ناميبيا حرة .

ولهذا السبب أصبحت انغولا تحتل مكانا فريدا في أعين الجماهير الناميبية ومقاتلي سوابو بوصفها صديقا حقيقيا وحليفا يعتمد عليه وجارا سخيا . ان الشعب الانغولي لا يجاريه أحد في الدفاع عن استقلاله وسيادته وسلامته الاقليمية . ولكن افراد الشعب يقتلون أيضا بالمئات من أجل حرية ناميبيا . إنها بلادنا التي تستخدم كقاعدة إنطلاق لاعمال العدوان المتكررة وغير المستفزة التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا ضد انغولا ، وفي حالات أخرى ضد زامبيا ودول خط المواجهة الاخرى .

هذا هو السبب الذي يدعونا بما يتجاوز الواجب الى ان نعرب لرفاق السلاح في حزب العمال التابع للحركة الشعبية لتحرير انغولا عن تضامننا القلبي وان نشيد بذكرى الجنود البواسل من القوات المسلحة الشعبية لتحرير انغولا الذين ضحوا بأرواحهم في ساحة المعركة من أجلنا . شكرا لكم أيها الرفاق ، وليكن من المعلوم أنكم ستجدوننا دائما في نفس الخنادق لاننا سنشق معا الطريق في كفاحنا المشترك دفاعا عن استقلال انغولا الحقيقي وتحرير ناميبيا . وبهذه الروح نرحب بالعبارات الهامة التي أدلى بها هنا في هذه المناقشة نائب وزير العلاقات الخارجية لانغولا ، الرفيق فيناسيو دا سيلفا دي مورا .

ثمة أمران واضحان فيما يتعلق بآخر عدوان على انغولا . أولا ، انه كان عملية انقاذ لعصابات اليونيتا المسلحة التي أوشكت القوات المسلحة الشعبية لتحرير انغولا على ابادتها عن بكرة أبيها . ثانيا ، لم يكن دخول بوتا الملف وغير القانوني الى الاراضي السيادية لانغولا علامة تفوق بل كان عملا من أعمال اليأس الحاد . فقد كان مجازفة محسوبة لرفع معنويات جيش الغزاة ، ومعنويات كلابه المسعورة ، التي اصطدمت

بدفاع القوات المسلحة الشعبية لتحرير انغولا المجهزة جيدا والمرابطة في أماكن استراتيجية .

وما لا يقوله العنصريون للعالم هو الخسائر الفادحة التي ألحقت بهم في الرجال وفي المعدات العسكرية وغيرها من العتاد الحربي . وقد قدم نائب الوزير سردا مفصلا لما حدث في انغولا وكيف تم طرد العدو .

والآن أود أن أشير الى ما تكبده العدو من اصابات والورطة التي وقع بها في ناميبيا .

لقد وقعت سلسلة من المجابهات الرئيسية في ناميبيا بين قوات العدو وجيش التحرير الشعبي لناميبيا ، الجناح العسكري لسوابو ، في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، بالقرب من أوكانفودي ، على بعد ٥٧ كيلومترا شمال شرقي اوندانغوا في شمالي ناميبيا . وتم قتل أو جرح أكثر من ١٠٠ جندي من جنوب افريقيا . وقد كانوا جزءا من القافلة التي وقعت في الكمين والتي بلغ تعدادها ٧٠ عربة وناقلة حربية .

وفي مناسبة أخرى ، قامت قواتنا بنصب كمين منسق جيدا لقافلة للعدو متجهة الى انغولا . وفي المعركة الطاحنة اللاحقة تم تدمير ١٤ عربة مقاتلة تدميرا تاما والاستيلاء على عربة من طراز بوفيل وعربة من طراز وولف بحالة سليمة . واستولى أيضا على أصناف مختلفة من قاذفات القنابل اليدوية والبنادق والرشاشات وقذائف المورتر والقنابل اليدوية والالغام المضادة للافراد وغيرها من المعدات الحربية .

وخلال الجزء الاول من تشرين الاول/اكتوبر وقعت معارك هامة أخرى في ناميبيا . ففي ٣ تشرين الاول/اكتوبر هاجمت وحداتنا معسكرا متنقلا في أومافو لفرقة الاستطلاع كويفويت السيئة الصيت ؛ وفي اليوم التالي اجتاحت قواتنا موقعا للعدو في أونيا في شمالي ناميبيا . وأسفر ذلك عن مقتل ١٨ جنديا للعدو .

وفي ١٠ تشرين الاول/اكتوبر هاجمت وحدة أخرى من جيش التحرير الشعبي لناميبيا قاعدة لجنوب افريقيا في اونافيفي التي تبعد ١٠٠ كيلومتر الى شمال غربي اوشاكاتي ، وقتلت سبعة من جنود العدو وأصابت آخرين بجراح .

وقد دمرت حاملة جنود من طراز كاسبير وناقلة للوقود وناقلة للمياه وعربتا نقل عسكريتان وخمس خيام . ودمرت وحداتنا في يومي ١٣ و ١٤ تشرين الاول/اكتوبر شبكة اتصال هاتفي وأنماطا أخرى من شبكات الاتصال في اوماهينغي ، التي تبعد ١٠٤ كيلومترات الى غرب اوشاكاتي .

وتشهد هذه الأعمال العسكرية المكثفة التي قامت بها قواتنا ضد العدو ، مقترنة بانفجارات القنابل في ويندهوك وفي خليج والفيس وفي اوشينكانغو بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، على ممارسة ضغط كبير على قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا .

ومنذ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، تقوم قوات الاحتلال ، التي أصبحت في حالة من الذعر والفوض ، بعزل البلدة الافريقية كويسموند ، القريبة من خليج والفيس المرفأ البحري الناميبي . وقطع العنصريون الخطوط الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال التي تربط هذه البلدة ببقية ناميبيا وبالعالم الخارجي . ومما يؤسف له انه نتيجة للرقابة الإعلامية الصارمة والتعتيم على الأخبار والمعلومات ، لم يتسرب الكثير عن هذه التطورات الهامة الى الخارج .

إن التوتر يزداد حدة نتيجة لوزع السفن الحربية في خليج والفيس وجلب المزيد من الجنود والمرتزقة ردا على تكثيف النضال المسلح .

وعلاوة على ذلك ، قامت كتيبتان من كتائب السود - ١٠١ و ٢٠٢ - تابعتان لقوة إقليم افريقيا الجنوبية الغربية العميلة ، وهي وحدة إضافية أنشأتها بريتوريا لمساعدتها في حربها الاستعمارية ولتكون أداة ، من نوع يونيتا/رينامو ، لزعزعة استقرار ناميبيا مستقلة ، بالعصيان نتيجة رفض افرادهما ارتداء الزي العسكري لليونيتا والقتال في انغولا الى جانب البوير والعصابات . ويحتجز عدد كبير منهم في ويندهوك وغروتفونتين وخليج والفيس واواتيوارونغو .

وقد احتج القائمون بالعصيان قائلين أنهم يرفضون الذهاب الى انغولا "لأننا لا نريد أن نصبح مرتزقة لليونيتا بغير ارادتنا" . وقد أرسل ٢٦٠ منهم بالفعل الى

السجن العسكري في خليج والفيس ، بينما استقال ٤٨ منهم . ويشترك في هذا العصيان حوالي ٥٠٠ جندي من السود الناميبيين .

واتهم القائمون بالعصيان أيضا ما تسمى قوة الدفاع لجنوب افريقيا بالجبن إذ ان قواتها تحارب خلف المجندين السود الناميبيين ، الذي يرسلون في مقدمة الجنود البيض كجزء من محاولة بوتا اليائسة لإبقاء خسائره على أدنى مستوى .

ولقد ناشد أحد الجنود السابقين في الكتيبة ١٠١ ، كل الناميبيين الراغبين في الانضمام الى قوات بوتا الاحتلالية فذكر ما يلي :

"إن القتال ضد سوابو في أنغولا جريمة ضد مجتمعنا . أما الذهاب لمقاتلة القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنغولا في بلدها فهو جريمة ضد مشيئة الله" .

وإزاء هذه الخلفية لتلك الانتكاسات العسكرية الرئيسية والأزمات السياسية ، يجب النظر الى مغامرات بوتا الخطيرة في أنغولا عبر ناميبيا . لقد كان استعراضه محسوبا ولكنه يائس لتخفيف الضغط العام المتزايد في الداخل والتظاهر بأن قواته تسيطر على الحالة سيطرة تامة . ولكنه لا يخدع أحدا ، ولا حتى أبناء شعبه الذين يضطرون أن يدفنوا يوميا أحباءهم الذين يقتلون بأعداد متزايدة في ناميبيا وأنغولا ، حيث قام العدو بمد احتلاله العسكري .

وما من خيار أمامنا ، نحن ورفاقنا الأنغوليين ، وبصورة جماعية ، سوى أن نواصل ممارسة المزيد من الضغط على العدو المشترك حتى ينسحب بوتا ، بكل معنى الكلمة وبكل ما له من قوات ، من الأراضي الأنغولية المحتلة ويقبل ، دونما تأخير ، أن يوقع على وقف اطلاق النار مع سوابو وأن يلتزم به بغية تمهيد السبيل أمام تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب التخلي من الآن فصاعدا عن العوائق الرهيبة المتمثلة في دعم العصابات المسلحة وتسليحها وتمويلها ، والإصرار على انتهاج السياسات السيئة السمعة على نطاق واسع والقائمة على الارتباط المدمر والربط ودبلوماسية القوة ، تأييدا للحرية والسلم والاستقرار والتنمية في منطقتنا . تلك هي الرغبة الحقيقية للبلدان والشعوب في الجنوب الافريقي ، والأغلبية الساحقة للبشرية متؤيد قضيتنا .

إن البيان الذي أدلى به في هذه القاعة الساعي الذي أرسله بوتا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، يجدر أن يقبع في مكانه الحقيقي في سلة مهملات التاريخ . فهو لا يقدم شيئا على الاطلاق ، سوى أنه مثال تقليدي للمراوغة الكلامية الحافلة بالتناقضات وضروب التشدد .

وفي هذه الاثناء ، لا ينبغي أن يواجه مجلس الامن أية صعوبة في أن يعتمد بالاجماع مشروع القرار المطروح عليه ، بغية إرسال رسالة واضحة وجدية الى بريتوريا بأن مجلس الامن يعارض بشدة خروجها على القانون وأنه يؤيد حق أنغولا في الدفاع عن نفسها بغية كفالة سيادة بلدها وسلامته الاقليمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد غوريراب على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل نيجيريا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد اونونايي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، باسم وفد نيجيريا ، أهنئكم بحرارة على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . ونأمل أن تتصف رئاستكم بالدعم الايجابي الفعال لمسؤولية مجلس الامن في صون السلم والامن في عالمنا .

ونحيي سلفكم المقتدر ، السفير بوتشي ممثل ايطاليا ، الذي ترأس مجلس الامن عندما اتخذ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، بشأن مسألة ناميبيا ذات الصلة بالموضوع ، مما أبداه من حسن ادارة تاريخية . ويحدونا الامل أن يسود مرة أخرى التفاهم الذي ساد مداولات المجلس بشأن مسألة ناميبيا ، فيما يتصل بالقضية المعروضة علينا الآن .

لقد دُعي مجلس الامن لأن يتصرف ويوقف العدوان المتجدد الذي تشنه جنوب افريقيا على دولة افريقية ذات سيادة ومحبة للسلام ، وهي جمهورية أنغولا الشعبية . ولذا فإن اجتماع مجلس الامن يتمشى مع قصد الآباء المؤسسين لمنظمتنا وواضعي الميثاق الذين بحكمتهم الجماعية أناطوا بمجلس الامن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين . وأحكام الميثاق في هذا المضمار على قدر كبير من الوضوح والتحديد بحيث لا تحتاج الى تكرار .

إن الغزو الاخير الذي قامت به القوات المسلحة العنصرية لجمهورية أنغولا الشعبية واحتلالها لأجزاء من أراضيها يختلفان كثيرا في العديد من الجوانب . فللمرة

الأولى في التاريخ المشين للتدخل العسكري لجنوب افريقيا العنصرية في أنغولا ، يعترف نظام بريتوريا علنا وأمام الملأ بغزوه لجمهورية أنغولا الشعبية ذات السيادة والدولة العضو في الأمم المتحدة . وقد ازداد تفاقم العدوان السافر نتيجة للصلف الجامح لزيارة السيد بي . دبليو . بوتا ، الى جنوب أنغولا المحتل ، بصحبة أعضاء مختارين من النظام العنصري والتي نقلت على شاشة التلفزيون . وليس هناك ما يثير الاستفزاز السافر أكثر من هذا العمل المقيت .وربما يجدر بنا ألا نفرط في إظهار الدهشة من جراء هذا التطور للأحداث ، لأن هذا التصرف ليس إلا مظهرا من مظاهر يأس النظام الذي أصبحت أيامه معدودة .

وما دام الجيش العنصري مسيطرا على جنوب أنغولا ، فإنه يدعي حق المطاردة الساخنة للمقاتلين من أجل الحرية المنتمين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وهذا الادعاء ادعاء تافه ، فضلا عن زيفه وهو تحد متعمد لقرارت مجلس الأمن . والتطور الجديد المتمثل في الاعتراف السافر المشين بالانخراط في الحرب مع أنغولا لا يمكن أن يفسر إلا في سياق إعداد جماعات البيض في مجتمع الفصل العنصري لتلقي أنباء الاصابات الفادحة التي مُني بها الجيش العنصري الذي يفترض به أن يكون جيشا منيعا .

ويبدو أننا نشهد في الجنوب الافريقي عموما وفي أنغولا خصوصا اعادة في هذه الأيام للغزو الشائر لاثيوبيا واحتلالها في عام ١٩٣٤ على يد ايطاليا الفاشية التي كان يحكمها موسوليني . لقد كان الغرض من ذلك الغزو بصورة جزئية تعويض خسارة الزهو الوطني الايطالي في معركة ادوّا الشهيرة التي وقعت في عام ١٨٩٦ ، والتي مُني فيها الجيش الايطالي بهزيمة نكراء على يد القوات الاثيوبية .

ولكن بدلا من التهاون الذي عالجت به عصبة الامم عدوان موسوليني ، وهو وضع أدى دون محالة الى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، يتعين على مجلس الامن أن يتعرف على حقيقة عدوان جنوب افريقيا العنصرية ، وأن يرتفع الى مستوى التزاماته بمقتضى الميثاق .

وغرضي في هذا المنعطف أن أسوق بعض الحجج ، وأن أناشد الذين لا يتوانون عن ادانة الفصل العنصري ولكنهم في الوقت ذاته يؤازرون ذلك النظام المنبوذ ويشجعونه .

انني مسيحي ، وأعتز بمبادئ المسيحية . ولدينا مثل شعبي في ثقافتنا سأقوم بشرحه حتى يتفهمه الجميع : ان محبة المرء ورفاقه يحددون نوعية اختياره لأصدقائه . من منطلق هذا المثل أرى من الضروري أن أناشد تلك الدول الاعضاء التي تتعاون مع جنوب افريقيا العنصرية في مجال التكنولوجيا العسكرية ، والتي تتاجر معها في الذهب والماس وبعض المعادن الاخرى ، وتلك الدول الاعضاء التي تقدم حقوق هبوط الطائرات والتسهيلات التقنية الى الخطوط الجوية التابعة لجنوب افريقيا ، والدول الاعضاء التي تسمح بالتبادلات الثقافية والسياحية مع جنوب افريقيا العنصرية . تلك الدول أصبحت طوعا أو كرها صديقة لجنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري . انها تتحمل المسؤولية عن أنشطة جنوب افريقيا الاجرامية ، بنفس القدر الذي تتحمله بريتوريا ذاتها . وعشمنا هو ألا تكون لدى تلك الدول الصديقة لجنوب افريقيا العنصرية الرغبة في أن يدينها التاريخ بخطايا الفصل العنصري . ونحن على يقين بأن شعوبها ترى الفصل العنصري بغيضا وجريمة في حق الانسانية . ونحن نناشد حكومات تلك البلدان ، باسم كل ما هو لائق وعادل واخلاقي أن تكف عن تعاونها مع بريتوريا ودعمها لها . فنحن نرى أنها في صحبة السوء .

وانه لتعقيب محزن على حالة عالمنا ، أن نقول ان بلدا أفلت من براثن الاستعمار البرتغالي الفاشي ينكر عليه حقه في الحرية والسلم اللازمين لتخطيط مصيره الوطني . منذ عام ١٩٧٥ ، شرعت جنوب افريقيا العنصرية ، بتشجيع وتأييد علنيين وسريين من بعض الاصدقاء والحلفاء ، في ارتكاب أعمال عدوان وزعزعة استقرار بالغة الضراوة ضد الدول المستقلة المجاورة ، وبخاصة جمهورية انغولا الشعبية . وقد أعقب تجنيد المرتزقة واستخدامهم في زعزعة استقرار الدول المجاورة ، تدخل مباشر من جانب

قوات الفصل العنصري المسلحة من خلال الغزو الاخير لانغولا انتهاكا للقانون الدولي . وبالتالي حرمت انغولا المهلة اللازمة لبناء الدولة . فقد اضطرت الى تحويل مواردها المحدودة والتي تحتاج اليها حاجة ماسة ، للدفاع عن سلامتها وعن بقائها كدولة حرة مستقلة .

هذه الحالة المؤسفة المتمثلة في انتهاك سيادة دولة مسالمة وسلامتها الاقليمية هي ما يدعى مجلس الامن اليوم لادانته . ولا يجب أن يفوت المجتمع الدولي التعبير عن سخطه واستنكاره لذلك العدوان غير المشروع . ان مشروع القرار المطروح حاليا على مجلس الامن يتسم بالبساطة ويستحق من كل الدول الاعضاء في مجلس الامن تاييدها غير المشروط . ان اعتماده والاستعداد لتنفيذ أحكامه واتخاذ الاجراء اللازم لمتابعته في حالة عدم امتثال جنوب افريقيا العنصرية ، هما الحد الادنى الذي تنتظره جنوب افريقيا بل والمجتمع الدولي من مجلس الامن .

ونحن نحث على عدم القيام بأية مراوغات . فلا ينبغي لاحد إما مباشرة أو عن غير عمد أن يؤيد القتل الوحشي لابناء وبنات افريقيا . وأملنا ان يتصرف مجلس الامن بطريقة صحيحة وحاسمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل نيجيريا على العبارات الطيبة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية . أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة مجلس الامن ، والادلاء ببيانه .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : أود قبل كل شيء أن أتقدم اليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . ونحن على ثقة بأن خبرتكم وكفاءتكم الشخصية كفيلتان بتحقيق أفضل النتائج لاعمال المجلس . ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر لسلفكم السيد سفير ايطاليا على حسن ادارته لاعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

ان مجلس الامن يعود للانعقاد مرة أخرى لبحث اعتداء نظام جنوب افريقيا العنصري على جمهورية انغولا الشعبية ضحية هذا العدوان المستمر منذ عام ١٩٧٥ ، هذه

الحرب التي يستخدم فيها هذا النظام قواته العنصرية ومجموعات من المرتزقة والعصابات بهدف ارتكاب الاعمال الارهابية والاجرامية ضد الشعب الانغولي ، فضلا عن احتلاله لجزء من أراضي انغولا منذ عام ١٩٨٣ . ان البيان الذي أدلى به السيد نائب وزير خارجية انغولا امام مجلسكم الموقر يفضح بشكل جلي المعلومات التفصيلية للجرائم التي تمارسها بريتوريا ضد انغولا ، ويكشف عن تصميم نظام بريتوريا على استمرار سياساته العنصرية والعدوانية والتوسعية انتهاكا لسيادة الدول المجاورة وزعزعة لاستقرارها ومد السيطرة اليها بهدف الضغط عليها من أجل ثنيها عن مواقفها الداعمة للنضال التحرري للشعب الناميبي ، ولشعب جنوب افريقيا ضحية نظام الفصل العنصري البغيض .

إن نظام بريتوريا يمارس العنصرية بأبشع صورها ويستخدم أساليب لا إنسانية ووحشية تذكرنا بأساليب نظام النازية أثناء الحرب العالمية الثانية ، والأساليب الفاشية التي يتبعها نظام تل أبيب العنصري في فلسطين المحتلة وضد دول المواجهة العربية . إن الحرب العدوانية التي يشنها نظام بريتوريا ضد أنغولا يستخدم فيها إقليم ناميبيا الذي يستمر باحتلاله غير الشرعي متحديا قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي تضمن خطة الأمم المتحدة للاستقلال الفوري لناميبيا . ويستخدم هذا الإقليم كقاعدة عدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة .

إن العدوان ضد أنغولا جزء من السياسة العدوانية المعروفة تجاه الجنوب الافريقي برمته . إن نظام بريتوريا يعقد أعماله العدوانية والإرهابية ويستخدم جيشه ومرتزقته الذين يدربهم ويمولهم ويؤيدهم ضد دول المواجهة الافريقية .

إن هذا النظام ، واستمرار احتلال ناميبيا ، والعدوان على الدول المجاورة ، كل هذا مصدر التوتر في جنوب القارة الافريقية ، الأمر الذي يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . إن هذه الفظائع ليس من شأنها إلّا إثارة سخط الرأي العالمي وإدانته الجماعية .

إن الغزو الجاري لأنغولا يأتي في الوقت الذي يقوم فيه جيش أنغولا بالدفاع عن أرضه ملحقا خسائر فادحة بعصابة الإرهابيين التي ترتكب جرائمها في أنغولا بدعم خارجي . وما من شك في أن هذا الغزو إنما يهدف إلى انقاذ هذه العصابات من هزيمة كاملة وحمايتها . وقد أعلن نظام بريتوريا صراحة بأن قواته تقاتل في أنغولا لمنع جيشها من تدمير هؤلاء العملاء الارهابيين ، بل وقد وصل تحدي بريتوريا إلى حد أن عددا من حكامها قاموا بزيارة جزء من أراضي أنغولا تم احتلاله بالقوة انتهاكا للميثاق ولمبادئ القانون الدولي التي تؤكد على السلامة الإقليمية والسيادة لكل دولة . وما من شك أن هذا الغزو عمل يتحدى الأمم المتحدة وينتهك كل المواثيق والاعلانات الدولية .

ومن البديهي أن نظام بريتوريا ما كان ليقوم بمثل هذا التحدي لولا الدعم والمساندة السياسية والمادية والاقتصادية التي ينالها من بلدان غربية معينة ومن صنوه نظام تل أبيب العنصري ضمن إطار التعاون والتنسيق بينهما .

إننا نطالب مجلس الأمن بإدانة هذا الانتهاك كما نطالبه بألا يتردد في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء هذا الانتهاك للقانون الدولي والعدوان الصارخ على جمهورية أنغولا الشعبية ، بما في ذلك فرض العقوبات الإلزامية الشاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق وإرغام هذا النظام العاق على إنهاء جميع ممارساته العنصرية والعدوانية وسحب قواته دون قيد أو شرط من أراضي أنغولا وإنهاء احتلاله ناميبيا .

وختاما فإننا لنشيد ببطولة جيش وشعب أنغولا في صد هذا العدوان الوحشي ونعرب عن تضامننا مع هذا الشعب المناضل في سبيل حريته واستقلاله وكرامته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

نظرا لعدم وجود متكلمين آخرين مدرجين على قائمة جلسة بعد ظهر اليوم ، أزمع رفع الجلسة على أن تعقد الجلسة التالية في الساعة ١٠/٣٠ من صباح غد الاربعاء الموافق ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠